

الزمخشري والقراءات

أ. د. شعبان صلاح



كلية دار العلوم

الزمخشري والقراءات اعداد

دكتور شعبان صلاح حسين

مستخرج من حوليات دار العلوم
العدد الحادى عشر ١٠٨ / ١٩٨٢

مطبعة جامعة القاهرة



الزنجشري والقراءات

إعداد

د. شعبان صلاح حسين

حظى القرآن الكريم وقراءاته بعناية بعض النحاة، إذ حاول بعضهم إعرابه وبيان معانيه وأوجه آياته، واحتج آخرون لقراءاته الشواذ، وحاولوا تبين وجهها من العربية ومدى موافقتها لأساليبها. وقد لفت انتباهنا في دراستنا للدكتوراه عن (مواقف النحاة من القراءات حتى نهاية القرن الرابع الهجري) أنه لا يوجد نحوي تعرض للقرآن وقراءاته بالتأليف: إعراباً أو احتجاجاً، دون أن يتهجم على بعض قراءات القرآن، أو يطعن بعضها الآخر، أو يتهم بعض القراء بعدم الدراية، وإن كانوا من أهل الرواية، وإن اختلف التهجم والظعن والاتهام بين العنف والرفق أو الكثرة والقلّة.

ومن خلال تفصيل مواقف النحاة من القراءات خلص البحث إلى أن نخاة هذه الفترة جميعاً لا يفرقون في مواقفهم من القراءات بين قراءة سبعية أو عشرية أو شاذة، وإنما يستشهدون بقراءات من كل نوع، ويوجهون بعضها أحياناً، وذلك إذا لم تخالف ما هو مشهور من القواعد. أما إن خالفها فإن الفرق يظهر بين من وسمّاهم بالأتريين المحايدين، ومن سمّاهم بالقياسيين، إذ يقبل الأولون القراءة على علاقتها، على حين يروّنها الآخرون لتخضع للقواعد، أو يرمونها بالقبح أو اللحن أو الرداءة على التفصيل الذي ذكرناه في مكانه، مع اختلاف في درجة القياسية بين علماء الفريق القياسي أنفسهم، فمنهم من قل طعنه للقراءات، ومنهم من بالغ في الظعن والرمي بالقبح والخطأ واللعن. وقلنا في نهاية هذا البحث إن القرون الأربعة الأولى

١

(م ١ - حوليات دار العلوم)



من الهجرة فترة أثرت فيما تلاها من فترات ، وظهرت بصماتها واضحة على الفكر النحوي فيما وليها من قرون .

وفي هذا البحث حاولنا الكشف عن مدى صدق هذه المقولة ، فاخترنا الإمام محمود بن عمر الزمخشري المتوفى سنة ٥٢٨ هـ لنرى كيف تعامل مع القراءات القرآنية في كتابه القيم :

«الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل» وهو كتاب مشهور من كتب التفسير القيمة ، لكن الزمخشري — على عادة المفسرين — لم يخله من التعرض للغويات الآيات أحياناً من صرف ونحو وأصوات ، كما أنه لم يغفل دراسة القراءات القرآنية التي وردت في الآيات ، ولو بذكرها دون التعرض لواحدة منها بأي نوع من التوجيه ، كأن يقول في قوله تعالى : « وعلى أبصارهم غشاوة » (البقرة ٧) : « وقرىء (غشاوة) بالكسر والنصب ، و (غشاوة) بالضم والرفع ، و (غشاوة) بالفتح والنصب ، و (غشوة) بالكسر والرفع ، و (غشوة) بالفتح والرفع والنصب ، و (عشاوة) بالعين غير المعجمة والرفع ، من العشا » (١) فهذه سبع قراءات — سوى المشهورة — في كلمة واحدة ذكرها الزمخشري ذكراً مجرداً ، دون أن يتعرض لأية قراءة منها بنوع من التوجيه . ومثل هذه الظاهرة توجد لها نماذج متعددة في الكشاف (٢) . لكن الأغلب الأعم في تناول الزمخشري للقراءات هو التعرض لها ، استشهاداً بها ، أو توجيهاً لها ، أو حكماً عليها بما يفهم منه القبول أو الرفض ، مهتماً في مواطن كثيرة بالرسم المصحح ، ومتغافلاً عنه في بعض المواطن . ومن ثم ندرس مواقفه من القراءات تحت النقاط الآتية :

أولاً : استشهاده بالقراءات :

وتحدد طريقة الزمخشري في الاستشهاد بالقراءات العناصر الآتية :

(أ) الاستشهاد على معنى لغوي بقراءة قرآنية :

ويمثل ذلك تعليقه على قوله تعالى : « الله يستهزئ بهم ويمدهم في



طغيانهم يعمهون» (البقرة ١٥) إذ قال : « ويمدهم في طغيانهم : من مد الجيش وأمده ، إذا زاده وألحق به ما يقويه ويكثره ، وكذلك مد الدواة وأمدها : زادها ما يصلحها ، ومددت السراج والأرض : إذا استصلحتهما بالزيت والسماد . ومدته الشيطان في الغي وأمده : إذا واصله بالوساوس حتى يتلاحق غيه ، ويزداد انهماكاً فيه . فإن قلت : لم زعمت أنه من المدد دون المد في العسر والإملاء والإمهال ؟ قلت : كفاك دليلاً على أنه من المدد دون المد قراءة ابن كثير وابن محيصن (ويمدهم) وقراءة نافع (وإخوانهم يمدونهم) على أن الذي بمعنى أمهله إنما هو مد له مع اللام كأملئ له « (٣) . وعند تعرضه لقوله تعالى : « إني نذرت للرحمن صوماً » (مريم ٢٦) فسر الصوم بالصمت مستدلاً على ذلك بأنه في مصحف عبد الله : صمتاً ، وعن أنس بن مالك مثله (٤) .

(ب) الاستشهاد على توجيه صرفي بقراءة :

فالفعل (يخادعون) في قوله تعالى : « يخادعون الله والذين آمنوا » (البقرة ٩) على وزن (يفاعلون) ، وهو من الأوزان التي تقتضي المشاركة في الفاعلية والمفعولية في أغلب أحوالها ، ومن ثم طرح الزنجشري هذا التساؤل ورد عليه : « فإن قلت : هل للاقتصار بخادعت على واحد وجه صحيح ؟ قلت : وجهه أن يقال : عني به (فعلت) ، إلا أنه أخرج في وزن (فاعلت) ؛ لأن الزنة في أصلها للمغالبة والمباراة ، والفعل متى غولب فيه فاعله جاء أبلغ وأحكم منه إذا زاوله وحده من غير مغالب ولا مبار ، لزيادة قوة الداعي إليه . وبعضه قراءة من قرأ : (يخدعون الله والذين آمنوا) وهو أبو حيوة « (٥) .

فالوزن المستعمل في القراءة المشهورة (يفاعلون) ، بيد أنه بمعنى الثلاثي المجرد (يفاعلون) ، والدليل على ذلك قراءة أبي حيوة في الآية نفسها .

(ج) الاستشهاد بقراءة على توجيه نحوي :

كما حدث عند تعرضه لقوله عز وجل : « وما يشعركم أنها إذا جاءت

لا يؤمنون » (الأنعام ١٠٩) إذ كان من بين المعاني التي طرحت لـ (أن)
بفتح الهمزة ، (٦) أن تكون مؤدية وظيفية (لعل) ، كما في قول العرب :
ايت السوق أنك تشتري لحماً ، أى : لعلك . فيكون معنى الآية :
وما يشعركم لعلها إذا جاءت لا يؤمنون ، وتقوى هذا التوجيه قراءة آبي :
لعلها إذا جاءت لا يؤمنون (٧) .

وعند تعرضه لقوله تعالى : « فلما أضاءت ما حوله ذهب الله بنورهم
وتركهم في ظلمات لا يبصرون » (البقرة ١٧) قال إن (أضاء) في الآية
متعدية « ، ويحتمل أن تكون غير متعدية مسندة إلى (ما حوله) والتأنيث
للحمل على المعنى ، لأن ما حول المستوقد أماكن وأشياء . ويعضده قراءة
ابن أبي عبلة : (ضاءت) « » (٨) .

وهذه اللفظة النحوية في (أضاء) عرضت مرة ثانية عند دراسة قوله
تعالى : « كلما أضاء لهم مشوا فيه » (البقرة ٢٠) إذ قال : « وأضاء :
إما متعد بمعنى : كلما نور لهم مشى ومسلكاً أخذوه ، والمفعول محذوف ،
وإما غير متعد بمعنى : كلما لمع لهم مشوا في مطرح نوره وملق ضوءه .
ويعضده قراءة ابن أبي عبلة : كلما ضاء لهم » (٩) .

وقد وضح من النماذج التي قدمناها ، أو أشرنا إليها ، أن الزمخشري
لا يفرق في الاستشهاد بين متواتر القراءات وشاذها ، كما أن القراءات
تكون - في الغالب - سنده الوحيد فيما يراه ، دون اعتماد على شاهد آخر
من شعر أو نثر ، وأنه يهتم بصورة واضحة في جل القراءات التي يوردها
بذكر اسم القارئ ، ولا يغفل ذكره إلا في أحيان نادرة (١٠) .

ويعتبر عنصر الاستشهاد بالقراءات أقل العناصر وروداً في الكشف ،
بالقياس إلى توجيهها مثلاً ، وذلك أمر طبعى ، لأنه ليس كتاب قواعد ،
ولئنا هو كتاب تفسير ، فرماه الأساسى هو الكشف عن وجوه القراءات
الواردة فيما يتناول ، وتوجيهها الوجهة اللغوية التي تتلاءم معها .



ثانياً : توجيهه للقراءات :

وتوجيهه الزمخشرى للقراءات لا يتبع سنة واحدة ، ولا يسير على نمط فرد ، وإنما يختلف التوجيه بين قراءة وأخرى ، وذلك ما توضحه النقاط الآتية :

(أ) توجيه القراءة صوتياً :

ويتمثل ذلك في قوله عن قراءة أيوب السخيتاني : « ولا الضالين » . (الفاتحة ٧) بالهمز ، وقراءة عمرو بن عبيد : « ولا جان » (الرحمن ٥٦ ، ٧٤) إن « هذه لغة من جد في الحرب من التقاء الساكنين . ومنها ما حكاها أبو زيد من قولهم : شأبة ودأبة » (١١) . وقد استشهد ابن جنى بهاتين القراءتين على ما ذهب إليه من أنه إذا التقى ساكنان أحدهما ألف ، فقد يتخلص من التقاء الساكنين بتحريك الألف ، فتتقلب إلى همزة (١٢) .

ومثل ذلك ما حدث عند تعرضه لقوله تعالى : « قل لو شاء الله ما تلوته عليكم ولا أدراكم به » (يونس ١٦) حيث قال : « ولا أدراكم به : ولا أعلمكم به على لسانى . وقرأ الحسن : ولا أدراكم به ، على لغة من يقول : أعطاته وأرضاته ، فى معنى : أعطيته وأرضيته ، وتعضده قراءة ابن عباس : ولا أنذرتكم به . ورواه الفراء : ولا أدراكم به ، بالهمز (١٣) وفيه وجهان : أحدهما : أن تقلب الألف همزة ، كما قيل : لبأت بالحج ، ورثأت الميت ، وحلأت السويق ، وذلك لأن الألف والهمزة من واد واحد . ألا ترى أن الألف إذا مسها الحركة انقلبت همزة . والثانى : أن يكون من درأته إذا دفعته ، وأدراته إذا جعلته دارئاً ، والمعنى ولا جعلتكم بتلاوته خصماء تدرأوننى بالجدال وتكذبوننى (١٤) .

وقراءة الهمز التي وجهها الزمخشرى رماها بعض النحاة بالغلط . فقد روى ابن خالويه قول النحاة : « غلط الحسن ، كما أن العرب قد تغلط فى بعض ما لا يهمز فيه مزونه ، يقولون : حلأت السويق ، وإنما هو



حليت ، يشبهونه بحلأت الإبل ، إذا زجرتها عن الماء » (١٥) ، كما كرر ذلك في موطن آخر ، فقال : « قرأ الحسن : ولا أدراكم به (كذا) مهموزاً ، وهو غلط عند أهل النحو ، لأنه من دريت » (١٦) .

لكن الزمخشري التمس للقراءة مخرجين : أحدهما يذهب بها مذهب القلب الصوتي ، والثاني يجعل الصيغة كلها من مادة معجمية مهموزة هي (درأ) لكنه لم ينح بالأمم على القراءة .

وفي قوله تعالى : « وإذا السماء كَشِطَّت » (التكوير ١١) قرأ ابن مسعود (قشطت) بالقاف ، فقال الزمخشري : « واعتقاب الكاف والقاف كثير . يقال : لبكت الثريد ولبقته ، والكافور والقافور » (١٧) .

وهناك مواطن أخرى متعددة يظهر فيها اعتماد الزمخشري على الأصوات والصرف في توجيه بعض القراءات (١٨) .

(ب) توجيه القراءة نحويًا :

وهذا الجانب أبرز جوانب التوجيه فيما تناوله الزمخشري من قراءات . ونكتفي بذكر الأمثلة الآتية :

(١) في قوله تعالى « الحمد لله » (الفاتحة ١) وزدت أربع قراءات - رفع (الحمد) وكسر لام الجر « الحمد لله » وهي قراءة الجمهور (١٩) ، ونصب (الحمد) مع كسر اللام ، وهي منسوبة لابن عيينة ورؤية (٢٠) ، وكسر دال (الحمد) إتباعاً لكسرة لام الجر ، وهي مروية عن الحسن (٢١) وضم لام الجر إتباعاً لضممة الدال ، وهي مروية عن إبراهيم بن أبي عبلة . وليس في قراءة الجمهور إشكال ، فهي جملة إسمية من من مبتدأ وخبر . أما القراءة بالنصب فقد وجهها الزمخشري على أن (الحمد) مفعول مطلق ، كأنه من المصادر التي تنصبها العرب بأفعال مضمرة في معنى الإخبار ، كقولهم : شكراً وكفراً وعجباً ، وقال إن العدل بها عن النصب إلى الرفع على الابتداء إنما هو للدلالة على ثبات المعنى واستقراره ، ومنه قوله تعالى :



« قالوا سلاماً قال سلام » (الذاريات ٢٥) ، رفع السلام الثاني للدلالة على أن إبراهيم عليه السلام حياهم بتحية أحسن من تحيتهم ، لأن الرفع دال على معنى ثبات السلام لهم دون تجدده وحدثه ، والمعنى نحمد الله حمداً .

أما القراءتان فملحوظ فيها الإتيان ، على تنزيل الكلمتين منزلة كلمة لكثرة استعمالها مقترنتين وأشرف القراءتين قراءة إبراهيم ، حيث جعل الحركة البنائية تابعة للإعرابية التي هي أقوى ، بخلاف قراءة الحسن . (٢٣)

ويلاحظ في الآية السابقة أن توجيه القراءتين الأوليين نحوي ، على حين يعد توجيه الأخيرتين من قبيل التوجيه الصوتي ، وهذا ما استدعته القراءات الواردة في الآية .

وليس الزمخشري بسباق في هذا التوجيه ، إذ كانت للغراء مثل هذه التوجيهات في هذه القراءات حين تعرض لها (٢٤) ، كما أن أبا جعفر النحاس لم يغفل أمثال هذه التوجيهات ، بل زاد على ذلك أن نسب القراءتين الأخيرتين إلى قبيلتين عربيتين فقال : « وحكى الغراء : (الحمد لله) و (الحمد لله) . قال أبو جعفر : وسمعت علي بن سليمان يقول : لا يجوز من هذين شيء عند البصريين . قال أبو جعفر : وهاتان لغتان معروفتان موجودتان ، في كل واحدة منهما علة . روى إسماعيل بن عياش عن زريق عن الحسن أنه قرأ (الحمد لله) ، وقال إبراهيم بن أبي عبلة « (الحمد لله) وهذه لغة بعض بني ربيعة ، والكسر لغة تميم . فأما اللغة في الكسر فإن هذه اللفظة تكثر في كلام الناس ، والضم ثقيل ، ولا سيما إذا كانت بعد كسرة ، فأبدلوا من الضمة كسرة ، وجعلوها بمنزلة شيء واحد . والكسرة مع الكسرة أخف ، وكذلك الضمة مع الضمة ، فلهذا قيل (الحمد لله) « (٢٥).

٢- في قوله تعالى : « وإذ ابتلى إبراهيم ربه بكلمات فأتمهن قال إني جاعلك للناس إماماً قال ومن ذريتي قال لا ينال عهدى الظالمين » (البقرة ١٢٤) ، قرئت برفع (إبراهيم) ونصب (ربه) (٢٦) ، كما قرئت (الظالمون)



بالرفع ، وهى قراءة عبد الله بن مسعود (٢٧) ، وهى القراءة التى قال عنها الزجاج « وهى جيدة ، ولا ينبغى أن يقرأ بها ، لأنها خلاف المصحف » (٢٨) فقال الزجاج عن الأولى : « والمعنى : أنه دعاه بكلمات من الدعاء فعل المختبر هل يجيبه إليهن أم لا ؟ فإن قلت : الفاعل فى القراءة المشهورة يلى الفعل فى التقدير ، فتعليق الضمير به إضمار قبل الذكر ، قلت : الإضمار قبل الذكر أن يقال : ابتلى ربه إبراهيم ، فأما ابتلى إبراهيم ربه ، أو ابتلى ربه إبراهيم ، فليس واحد منهما بإضمار قبل الذكر . أما الأول فقد ذكر فيه صاحب الضمير قبل الضمير ذكرا ظاهرا ، وأما الثانى فإبراهيم فيه مقدم فى المعنى ، وليس كذلك : ابتلى ربه إبراهيم ، فإن الضمير فيه قد تقدم لفظا ومعنى فلا سبيل إلى صحته . » (٢٩)

وقال عن القراءة الثانية : « وقرىء : الظالمون ، أى من كان ظلما من ذريتك لايناله استخلافى وعهدى إليه بالإمانة ، وإنما ينال من كان عادلا بريئا من الظلم . » (٣٠)

ومثل هذا ما قاله عند تعرضه لقوله تعالى : « فتلقى آدم من ربه كلمات (البقرة ٣٧) بنصب (آدم) ، ورفع (كلمات) ، وهى قراءة ابن كثير ، إذ وجهها على أن الكلمات استقبلته بأن بلغته واتصلت به . (٣١)

وهذه القراءات الثلاث - من وجهة نظرنا - أولى بها أن توجه على ما ذهب إليه ابن الطراوة من أن الفاعل قد ينصب إذا فهم المعنى وأمن اللبس ، فقد سمع من كلام العرب : خرق الثوب المسمار ، وكسر الزجاج الحجر ، برفع أولهما ونصب ثانيهما (٣٢) ، « فاعتمدوا على القرينة المعنوية وهى (الإسناد) ، وأهملوا الحركة ، إذ لا يصح أن يسند الخرق إلى الثوب ، وإنما يسند إلى المسمار ، فعلم أيهما فاعل وأيهما مفعول » (٣٣)

وإذا أمكن تخريج قرائتى (كلمات) و (الظالمون) على المشاركة فى الحدث بين الفاعل والمفعول ، لأن ما تلقاك فقد تلقيته ، وما نلته فقد نالك ، فإن هذا غير ممكن فى قراءة : « وإذ ابتلى إبراهيم ربه » إذ غير ممكن القول



بأن من ابتلاك فقد ابتليتته ، كما أنه من الخفاة للخضوع والاستسلام للربوبية أن تفسر على أن إبراهيم دعا ربه بكلمات من الدعاء فعل الخبير هل يجيبه إليهن أم لا ؟ ولكن الممكن أن يقال : إن علاقة الإسناد قد اتضحت ، وأمن اللبس لوزح المعنى ، فجاء المفعول مرفوعاً ، والفاعل منصوباً . ولعل هذا يؤيد ما ذهب إليه ابن الطراوة مستأنسا بقراءة ابن كثير : « فتلقى آدم من ربه كلمات » بنصب (آدم) ورفع (كلمات) .

٣- في قول الله سبحانه وتعالى : « ولو ارادوا الخروج لأعدوا له عدة » (التوبة ٤٦) قرأ زر بن حبیش (عدة) (٣٤) ، فقال عنها الزمخشري قرىء : عدته ، بمعنى : عدته ، فعمل بالعدة ما فعل بالعدة من قال :

« وأخلفوك عد الأمر الئدى وعدوا » :

من حذف تاء التأنيث وتعويض المضاف إليه منها » . (٣٥)

ومعنى ذلك أن كلا من (عدة) و (عدة) يستويان في انتهاء كل منهما بتاء ، بصرف النظر عن كون التاء في الثانية عوضاً عن فاء الكلمة مخدوفة ومثل هذه التاء يجوز أن تحذف عند الإضافة ، لأن المضاف إليه بمنزلة الشيء الواحد . وعلى مثل هذا الاتجاه وجه النحاة حذف التاء من « وإقام الصلاة » (النور ٣٧) .

٤- في قوله تعالى : « إن هذان لساحران » (طه ٦٣) قرأ أبو عمرو (إن هذين لساحران) فقال الزمخشري إنها على الجهة الظاهرة المكشوفة . أى : إن فاسمها منصوباً ، وخبرها مرفوعاً . وقرأ ابن كثير : (إن هذان لساحران) فعدها الزمخشري من باب (تخفيف إن فيكون اسمها ضمير الشأن ، وخبرها الجملة الاسمية بعدها ، واللام هي الفارقة بين (إن) النافية والخففة من الثقيلة . وقرأ أبى : (إن ذان إلا ساحران ولم يتعرض لها ، ولعل ذلك راجع لوزحها فهي في حكم : ما ذان إلا ساحران ، فد (إن) نافية . وقرأ ابن مسعود : (أن هذان ساحران) بفتح (أن) وبغير لام ،



فاعتبر الزمخشري المصدر المؤول بدلا من النجوى - في قوله تعالى «وأسروا النجوى» (طه ٦٢) .

أما القراءة المشهورة فقال إنه قيل فيها « هي لغة بلحراث بن كعب ، جعلوا الاسم المثنى نحو الأسماء التي أخرجها ألف كعصا وسعدى ، فلم يقبلوها ياء في البحر والنصب . وقال بعضهم : (إن) بمعنى (نعم) ، و (ساحران) خبر مبتدأ محذوف ، واللام داخله على الجملة ، تقديره : لهما ساحران . وقد أعجب به أبو إسحاق » (٣٦) .

٥- قر البيهقي قوله تعالى : « وإن كانت لكبيرة إلا على الذين هدى الله » (البقرة ١٤٣) : رفع (كبيرة) ، فوجهها الزمخشري على زيادة (كان) ، كما زيدت في قول الفرزدق :

فكيف إذا مررت بدار قوم وجيران لنا كانوا كرام

فيكون الأصل في الآية : وإن هي لكبيرة ، كما كان الأصل في البيت : وجيران لنا كرام (٣٧) . وغير هذه المواضع كثير مما يمكن أن يدخل في باب التوجيه النحوي للقراءات . (٣٨)

(ج) توجيه بعض القراءات على أنها لغات :

ومثل هذا النوع من التوجيه منتشر في ثنايا الكشاف ، مما يدل على تمكن صاحب الكتاب من لغته . واطلاعه على كثير من اللهجات . ومن أمثلة ذلك ما يلي :

١- في قوله تعالى : « ويمدهم في طغيانهم يعمهون » (البقرة ١٥) قرأ زيد بن علي (في طغيانهم) بكسر الطاء ، فقال الزمخشري : هما لغتان كلفيان ولقيان ، وغنيان ، وغنيان . (٣٩)

٢- في قوله تعالى : « فإن زلتم من بعد ما جاءكم البينات فاعلموا أن الله عزيز حكيم » (البقرة ٢٠٩) قرأ أبو السمال (زلتم) بكسر اللام الأولى فقال الزمخشري : هما لغتان نحو : ظللت وظللت . (٤٠)



٣- في قوله عز من قائل : (ولا تركنوا إلى الذين ظلموا فتمسكم النار) (هود ١١٣) قرأ أبو عمرو بكسر التاء وفتح الكاف (تركنوا) ، فوجهها الزمخشري « على لغة تميم في كسرهم حروف المضارعة إلا الياء في كل ما كان من باب علم يعلم . ونحوه قراءة من قرأ (فتمسكم النار) بكسر التاء » . (٤١)

٤- في قول الله سبحانه : « ثم استخرجها من وعاء أخيه » (يوسف ٧٦) قرأ الحسن (وعاء) بضم الواو ، فقال الزمخشري : إنها لغة . (٤٢)

٥- في قوله تعالى : « إن آية ملكه أن يأتيكم التابوت » (البقرة ٢٤٨) قرأ أبي يزيد بن ثابت (التابوه) بالهاء ، فقال الزمخشري : هي لغة الأنصار . (٤٣)

٦- في قوله عز شأنه : « فن تبع هداى فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون » (البقرة ٣٨) قرئت (فن تبع هدى) بقلب ألف المقصورياء « وإدغامها في ياء المتكلم المفتوحة ، فوجهها الزمخشري على لغة هذيل . (٤٤)

٧- في قوله تعالى : فكلى واشربى وقرى عينا « (مريم ٢٦) قرىء (قرى) بالكسر ، فقال إنها لغة نجد . (٤٥)

٨- في قوله تعالى : « قال هي عصاى » (طه ١٨) قرأ ابن أبي إسحاق (عصى) ، على لغة هذيل . (٤٦)

٩- في قوله تعالى : « لا تفترؤا على الله كذبا فيسحتكم بعذاب » (طه ٦١) قرىء (فيسحتكم) ، فقال الزمخشري : « والسحت لغة أهل الحجاز والإسحات لغة أهل نجد وتميم » . (٤٧)

١٠- في قوله تعالى : « قل لا يعلم من فى السموات والأرض الغيب إلا الله » (النمل ٦٥) وجه رفع لفظ الجلالة على البدل من (من) على الرغم من أنه ليس من جنس المستثنى منه (استثناء منقطع) ، وذلك « على



لغة بنى تميم حيث يقولون : ما فى الدار أحد إلا حمار ، يريدون : ما فيها
إلا حمار ، كأن أحدا لم يذكر ، ومنه قوله :

عشية لاتغنى إلا ماح مكانها ولا النبيل إلا المشرفى المصمم (٤٨)

١١- فى قوله تعالً : « وإن تطيعوا الله ورسوله لا يلتكم من أعمالكم شيئاً »
(الحجرات ١٤) قرئت : لا يلتكم ، ولا يآلتكم ، فقال الزمخشرى :
« آلته الساطان حقه أشد الألت ، وهى لغة غطفان - ولغة أسد وأهل
الحجاز - لآته لبتا » . (٤٩)

ومثل هذا المنهج فى تناول القراءات القرآنية يحمده لصاحبه ، فأساس
التيسير فى القراءات فى حديث الأحرف السبعة هو تمكين كل ذى لهجة
أن يقرأ بما تقضى به لهجته ما دامت القراءة متصلة الإسناد ، غير مخالفة
لرسم المصحف . موافقة للعربية ولو بوجه . ولذا نعتقد أن أغلب القراءات
القرآنية يمكن أن تنسب إلى لهجة من اللهجات ، أو توجه على لغة من لغات
العرب المبتوثة فى التراث . (٥٠)

(د) توجيه أكثر من قراءة على الاستواء فى التصريف :

وهذا العنصر شبيه بالعنصر السابق ، فاستواء القرائتين فى التصريف
لا يعدو أن يكون من تعدد اللغات . لكن الزمخشرى خص مثل هذا النوع
بهذا التعبير ، لأنه قد يسبق إلى الفهم أن فى إحدى القراءتين قلباً مكانياً ،
فأراد نفي هذا الفهم من الأذهان . ويمثل ذلك قوله تعالى : « يجعلون أصابعهم
فى آذانهم من الصواعق حذر الموت » (البقرة ١٩) ، حيث قرأ الحسن :
(من الصواعق) ، فقال الزمخشرى : « وليس بقلب للصواعق ، لأن كلا
البناءين سواء فى التصريف ، وإذا استويا كان كل واحد منهما بناء على حياله .
ألا تراك تقول : صقعه على رأسه ، وصقع الديك ، وخطيب مصقع :
مجهر بخطبته ، ونظيره : حبد فى جذب ، ليس بقلبه ، لاستوائهما فى
التصرف » .



وقريب من ذلك إيرادُه أكثر من قراءة مع الحكم عليها بأمرها سواء في المعنى ، كما حدث في قوله تعالى : « ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون ولستم بأخذيه إلا أن تغمضوا فيه » (البقرة ٢٦٧) إذ قرأ عبد الله : ولا تأموا ، وقرأ ابن عباس : ولا تيمموا ، بضم التاء فقال الزنجشري : وييممه وتيممه وتأمله سواء في معنى : قصده . (٥٢) كما قرأ الأزهرى : (تغمضوا فيه) فقال الزنجشري : « وأغمض وغمض بمعنى : وعنه : تغمضوا ، بضم الميم وكسرها . من غمض يغمض ويغمض » . (٥٣)

(هـ) توجيه ما يرى فيه إشكالا من بين القراءات المتعددة :

ويمثل ذلك قوله تعالى : « حقيق على ألا أقول على الله إلا الحق » (الأعراف ١٠٥) ، حيث وردت فيها إلى جانب القراءة المشهورة ثلاث قراءات أخرى : الأولى : قراءة نافع (حقيق على ألا أقول) ، والثانية : قراءة عبد الله (حقيق أن لا أقول) ، والثالثة : قراءة أبي (حقيق بأن لا أقول) . ولم ير الزنجشري في ثلاث القراءات غير المشهورة إشكالا ، فقال عن المشهورة : « وفي المشهور إشكال ، ولا تخلو من وجوه : أحدها : أن تكون مما يقلب من الكلام لا من الإلباس ، كقوله :

وتشقى الرماح بالضياطرة الحمر

ومعناه : وتشقى الضياطرة بالرماح ، وحقيق على أن لا أقول ، وهي قراءة نافع . والثاني : أن ما لزمك فقد لزمته ، فلما كان قول الحق حقيقاً عليه كان هو حقيقاً على قول الحق ، أى : لازماً له . والثالث : أن يضمن (حقيق) معنى (حريص) والرابع — وهو الأوجه — الأدخل في نكت القرآن : أن يعرق موسى في وصف نفسه بالصدق في ذلك المقام ، لا سيما وقد روى أن عدو الله فرعون قال له — لما قال : (إني رسول من رب العالمين) — : كذبت ، فيقول : أنا حقيق على قول الحق ، أى واجب على قول الحق أن أكون أنا قائله والقائم به ، ولا يرضى إلا بمثل ناطقاً به » . (٥٤)



وما كان أغنى القراءة عن مثل هذا التوجيه المتشعب الآراء ، لو وجهت على قيام (على) بوظيفة الباء ، وحروف الجر - كما هو مشهور في النحو - تبادل المواضع ، أو على تضمين (تحقيق) معنى (أمين) ، فيكون المعنى على الأول : تحقيق بألا أقول على الله إلا الحق وهو منطوق قراءة أبي ، ومفهوم قراءة عبد الله ، ويكون المعنى على الثاني : أمين على ألا أقول على الله إلا الحق . ولا إشكال في القراءة على هذين التخريجين ، وأقربهما إلى منطوق اللغة - في نظرنا - هو تخريج (على) على أنها بمعنى الباء .

(و) توجيه قراءة مستعينا بقراءات أخرى :

ويستوى في هذا العنصر أن تكون القراءة المستعان بها قراءة ثانية في الآية موضع التوجيه ، أو في آية أخرى لا صلة لها بالآية المدروسة إلا في تشابه الظاهرة اللغوية .

فمن القبيل الأول ما قال به عند تعرضه لقوله تعالى : « ولا يضار كاتب ولا شهيد » (البقرة ٢٨٢) حيث رأى أن (يضار) يحتمل البناء للفاعل والمفعول ، يشهد للاحتمالين قراءة عمر رضى الله عنه : (ولا يضارر) بالإظهار والكسر ، وقراءة ابن عباس رضى الله عنه : (ولا يضارر) بالإظهار والفتح ، « والمعنى : نهى الكاتب والشهيد عن ترك الإجابة إلى ما يطلب منهما ، وعن التحريف والزيادة والنقصان أو النهي عن الضرار بهما ، بأن يعجلا عن مهم ، ويلزا ، أو لا يعطى الكاتب حقه من الجعل ، أو يحمل الشهيد مرتبة مجيئه من بلد » . (٥٥)

ومن ذلك أيضاً ما حدث في توجيهه قوله تعالى : « وقضينا إليه ذلك الأمر أن دابر هؤلاء مقطوع مصبحين » (الحجر ٦٦) ، حيث جعل (أن دابر هؤلاء مقطوع) بفتح الهمزة - وهي القراءة المشهورة - تفسيراً للملك الأمر ، أى : بدلا منه ، أو عطف بيان ، وفي إبهامه وتفسيره تفخيم للأمر ، وتعظيم له . أما قراءة الأعمش بالكسر (٥٦) فتوجه على الاستئناف كأن قائلًا



قال : أخبرنا عن ذلك الأمر ، فقال : إن دابر هؤلاء ، وفي قراءة ابن مسعود : وقلنا إن دابر هؤلاء ما يشهد لقراءة كسر الهمزة « (٥٧) . كما أن بالإمكان توجيه كسر الهمزة على تضمين القضاء معنى القول ، وتكون قراءة ابن مسعود سنده ودليله « (٥٨) .

ومن الاستعانة بقراءة في آية أخرى ما حدث في توجيه قوله تعالى : « إن كانت إلا صيحة واحدة » (يس ٢٩) حيث قرأ أبو جعفر المدني (صيحة) بالرفع ، فوجهها الزمخشري « على كان التامة ، أى : ما وقعت إلا صيحة ، والقياس والاستعمال على تذكير الفعل ، لأن المعنى : ما وقع شئ إلا صيحة ، ولكنه نظر إلى ظاهر اللفظ وأن الصيحة في حكم فاعل الفعل ، ومثلها قراءة الحسن (فأصبحوا لا ترى إلا مساكنهم) ، وبيت ذى الرمة :

وما بقيت إلا الضلوع الجراشع (٥٩)

هذا على الرغم من أنه حين تعرض لقراءة الحسن : « لا ترى إلا مساكنهم » (الأحقاف ٢٥) قال إنها ليست بالقوية . (٦٠)

وهكذا يستخدم الزمخشري القراءات — حتى الشاذ منها — في توجيه القراءات الأخرى ، ليسلم له التفسير الذى يذهب إليه ، وكانه بهذه الطريقة يفسر القراءة بالقراءة .

(ز) توجيه قراءة مستعيناً بحديث شريف :

ويتمثل ذلك أصدق تمثيل في حديثه عن قوله تعالى : « فن فرض فيهن الحج فلا رفت ولا فسوق ولا جدال في الحج » (البقرة ١٩٧) ، حيث وردت القراءة المشهورة ببناء الثلاثة على الفتح ، على أن (لا) نافية للجنس ، وقرأ أبو عمرو وابن كثير الأولين بالرفع والآخر بالنصب ، لأنهما حملا الأولين على معنى النهى ، كأنه قيل : فلا يكونن رفت ولا فسوق ، والثالث



على معنى الإخبار بانتفاء الجدل ، كأنه قيل : ولا شك ولا خلاف في الحج ، وذلك أن قريشا كانت تخالف سائر العرب فتقف بالمشعر الحرام ، وسائر العرب يقفون بعرفة ، وكانوا يقدمون الحج سنة ويؤخرونه سنة ، وهو النسب ، فرد إلى وقت واحد ، ورد الوقوف إلى عرفة ، فأخبر الله تعالى أنه قد ارتفع الخلاف في الحج . واستدل على أن المنهى عنه هو الرفث والفسوق دون الجدل بقوله صلى الله عليه وسلم : « ومن حج فلم يرفث ولم يفسق خرج كهيئة يوم ولدته أمه » وأنه لم يذكر الجدل . (٦١)

(ح) توجيه ما يظن تعارضه مع القواعد المعروفة :

قريء قوله تعالى : « فبشرناها بإسحاق ومن وراء إسحاق يعقوب » (هود ٧١) ، بضمة الباء من (يعقوب) وفتحها . أما قراءة الرفع فليست بمشكلة ، إذ توجه على الابتداء ، كما ذهب إلى ذلك كثير من النحاة ومنهم الزمخشري ، كما وجهها أبو جعفر النحاس على الفاعلية ، على أن التقدير : ومن وراء إسحاق يحدث يعقوب (٦٢) . وأما القراءة بفتحة الباء فظاهرها أن (يعقوب) معطوف على (إسحاق) ، مجرور مثله بالفتحة نيابة عن الكسرة ، لأنهما ممنوعان من الصرف للعلمية والعجمة ، وهو ما ذهب إليه الكسائي والأخفش وأبو حاتم (٦٣) . وفي هذا الظاهر من وجهة نظر الجمهور مخالفة ، إذ فصل بين حرف العطف والمعطوف بقوله (من وراء إسحاق) ، وحرف العطف قائم بوظيفة الجار ، ولا يفصل بين الجار والمجرور ، ومن ثم ذهب الزمخشري إلى أن (يعقوب) منصوب عطفا على (إسحاق) لأنه في حكم المنصوب ، « كأنه قيل : ووهبنا لها إسحاق ، ومن وراء إسحاق يعقوب ، على طريقة قوله :

..... ليسوا بمصلحين عشيرة ولا ناعب (٦٤)

فكما أن (ناعب) عطف بالجر على توهم دخول الجار على خير ليس ، كأنه قيل : ليسوا بمصلحين ولا ناعب ، فكذلك الأمر في عطف (يعقوب) بالنصب على توهم نصب (إسحاق) .



والفرق بين المشبه والمشبه به أمر واضح ، فإذا كان دخول الباء على خبر ليس أمراً مطرداً صريحاً - بناءً عليه - العطف على خبرها المنصوب بالجر على توهم زيادة الباء ، فإن ذلك غير مشهور في الفعل (بشر) ولا مطرد فيه ، ومن ثم يكون هذا التخريج الذي ذهب إليه الزمخشري نوعاً من التحمل والتكلف اللذين لا داعي لهما ، والأصح أن يحمل نصب (يعقوب) على فعل مضمر يدل عليه (بشرناها) ، أي : ووهبنا لها يعقوب - كما ذهب إلى ذلك أبو جعفر النحاس ٦٥ - ، أو : وآتيناه يعقوب - كما ارتأى ذلك ابن جني - ٦٦ .

ومن قبيل توجيه ما يظن تعارضه مع مشهور القواعد تفسيره لقراءة ابن مسعود : (عجب) بالرفع في قوله تعالى : « أكان للناس عجباً أن أوحينا إلى رجل منهم » (يونس ٢) ، فالقراءة المشهورة بنصب (عجباً) على أنه خبر (كان) مقدم ، والمصدر المؤول (أن أوحينا) إسمها مؤخر . أما على قراءة ابن مسعود فيكون (عجب) اسم (كان) وهو نكرة ، و (أن أوحينا) الخبر وهو معرفة ، كما في قول حسان بن ثابت :

كأن سيئة من بيت رأس
يكون مزاجها عسل وماء

وجمهور النحاة على أن ذلك لا يكون إلا في ضرورة الشعر ، كما في البيت السابق ، وقول القطامي ٦٧ .

ففي قبل التفريق يا ضباعا
ولا يك موقف منك الوداعا

ويبدو أن الزمخشري يميل ميل جمهور النحاة فقال : « والأجود أن تكون (كان) تامة ، و (أن أوحينا) بدلا من عجب » ٦٨ . وهو ما ارتآه جمهور النحاة - ومنهم الزمخشري - في توجيه قوله تعالى : « أولم تكن لهم آية أن يعلمه » (الشعراء ١٩٧) برفع (آية) و (تكن) بالتاء ٦٩ ، حيث خرجت هذه القراءة على وجهين ، أحدهما : جعل (تكن) تامة ، فتكون اللام متعلقة بها ، و (آية) فاعلها ، و (أن يعلمه) بدلا من (آية) .



وثانيهما : أن يكون اسم (تكن) ضمير الفصاة ، أو ضمير الشأن ، والمصدر المؤول (أن يعلمه) مبتدأ ، و (آية) خبره ، والجملة خبر (تكن) ، أو (آية) اسم تكن : و (لهم) خبرها ، و (أن يعلمه) بدل ، أو خبر محذوف ٧٠ .

وكل هذه التخريجات نبتت من اعتداد المتناولين للقراءة بقاعدة مفادها أنه إذا اجتمع في اسم كان وخبرها معرفة ونكرة فإن المعرفة أولى بأن تكون اسمها على أن تكون النكرة هي الخبر . بيد أن الزجاج أجاز وقوع اسم كان نكرة وخبرها معرفة اعتماداً على قراءة آية الشعراء السابقة ، وذهب ابن خالويه مذهبه فيها وإن جعل قراءة الجمهور أولى ٧١ .

ومثل التخريجات السابقة الآيتين اللتين سبق التعرض لهما لا تيسر للنحاة في قول الله تعالى : « وما كان صلاتهم عند البيت إلا مكاء وتصدية » (الأنفال ٣٤) ، بنصب (صلاتهم) ورفع (مكاء وتصدية) في رواية عن عاصم ٧٢ . ومن ثم أجاز ذلك ابن خالويه في العربية اتساعاً على بعد ٧٣ وحاول ابن جنى - على الرغم من عدم رضاه عن هذا السلوك اللغوي ، واعتباره خاصاً بضرورة الشعر مثل الجمهور - أن يجد مخرجاً لهذه القراءة تمثل في أمرين :

أولهما : أن نكرة الجنس تفيد مفاد معرفته ، تقول : خرجت فإذا أسد بالباب ، فتجد معناه معنى قولك : خرجت فإذا الأسد بالباب ، لا فرق بينهما . فأنت في الموضوعين لا تريد أسداً معيناً ، وإنما تريد واحداً من هذا الجنس ، فكذلك (مكاء وتصدية) في هذه القراءة مراد بها الجنس فأفادت مفاد معرفته ، فكأنه قال : وما كان صلاتهم عند البيت إلا المكاء والتصدية ، أي : إلا هذا الجنس من الفعل .

وثانيهما : أنه يجوز مع النفي من جعل اسم كان وأخواتها نكرة مالا يجوز مع الإيجاب ، فلما دخل النفي هذه القراءة قوى وحسن جعل اسم كان نكرة .



فهذا تسهل هذه القراءة ، ولا يكون فيها من القبح واللحن ما ذهب إليه بعضهم ٧٤ .

ويمكننا أن نخرج من هذا النقاش بقاعدة مفادها أنه يجوز وقوع اسم (كان) نكرة وخبرها معرفة ، في النثر ، إذا تخصصت النكرة نوعاً من التخصص ، بأن تكون اسم جنس ، أو تكون مسبوقه بنى أو شبهه ، أو تكون موصوفة ، كما وضح ذلك في تخريج الآيات السابقة . وهو مذهب قريب من إجازة الابتداء بالنكرة إذا تحققت فيها المسوغات السابقة .

أما الشعر فله لغته الخاصة وأسلوبه في التعبير مما يجعل مثل هذا السلوك اللغوي جائزاً فيه دونما شروط ، وهو ما ذهب إليه جمهور النحاة . وإن كان البيتان اللذان أوردا شاهدين على ذلك يمكن تخريج أولهما على أن (غسل وماء) جنسان - كما ذهب إلى ذلك ابن جني - ، وثانيهما على أن النكرة (موقف) خصصت بالوصف (منك) .

(ط) توجيه بعض القراءات على مغمور القواعد :

مما يذكر للزمخشري أنه تعرض - في بعض الأحيان - لقراءات تخالف مقتضى القواعد في ظاهرها ، فحاول تفسيرها ، ووجد لها مخرجا من قواعد النحو . ومن ذلك :

١ - زيادة الموصول بين موصول آخر وصلته في قراءة زيد بن علي : « والذين من قبلكم » (البقرة ٢١) ، على أن (من) موصولة مقحمة بين (الذين) وصلتها تأكيداً ، كما أقحم جرير في قوله :

يا تيم تيم عدى لا بألكم

تيم الثاني بين الأول وما أضيف إليه ، وكإقحامهم لام الإضافة بين المضاف والمضاف إليه ٧٥ .

٢ - إهمال (أن) حملا على (ما) ، ورفع المضارع بعدها في قراءة مجاهد : « لمن أراد أن يتم الرضاعة » (البقرة ٢٣٣) برفع (يتم) ٧٦ .

٣ - إسكان الواو في نهاية المضارع المعتل بها في موقع النصب في قراءة الحسن : « أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح » (البقرة ٢٣٧) بسكون الواو ، « وإسكان الواو والياء في موضع النصب تشبيههما بالألف ، لأنهما أختاهما » (٧٧).

٤ - حذف الضمير العائد على المبتدأ من جملة الخبر بصرف النظر عن كون المبتدأ (كلا) وما أشبهها في العموم والافتقار ، كما في قراءة السلمى ويحيى : « أفحكهم الجاهلية يبغون » (المائدة ٥٠) برفع (الحكيم) على الابتداء ، وإيقاع (يبغون) خبراً ، وإسقاط الراجع عنه كإسقاطه عن الصلة في : (أهذا الذي بعث الله رسولا) ، وعن الصفة في : الناس رجلان : رجل أهدت ورجل أكرمت ، وعن الحال في : مررت بهند يضرب زيد » (٧٨) .

٥ - حذف العائد المرفوع الواقع مبتدأ على الرغم من قصر الصلة ، وهو مذهب الكوفيين في قراءة من قرأ : « تماماً على الذي أحسن » (الأنعام ١٥٤) برفع (أحسن) (٧٩) ، و « مثلاً ما بعوضة » (البقرة ٢٦) برفع (بعوضة) (٨٠) .

٦ - حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه مجروراً في قراءة بعض القراء : « تريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرة » (الأنفال ٦٧) بحر (الآخرة) ، على أن المراد : والله يريد عرض الآخرة ، على التقابل ، يعني : ثوابها . (٨١)

٧ - دخول لام الأمر على فعل المخاطب في قراءة : « فبذلك فلتفرحوا » (٨٢) (يونس ٥٨) ، مؤيداً ذلك بقول الرسول في بعض الغزوات : « لتأخذوا مصافكم » (٨٣) ، وهو ما عدّه جمهور النحاة قليلاً (٨٤) .

٨ - جواز العطف على معمولي عاملين في قوله تعالى : « إن في السموات والأرض آيات للمؤمنين . وفي خلقكم وما يبث من دابة آيات لقوم يوقنون . واختلاف الليل والنهار وما أنزل الله من السماء من رزق فأحيا به الأرض بعد موتها وتصريف الرياح آيات لقوم يعقلون » (الجاثية ٣ ، ٤ ، ٥) . إذ اتفق القراء على نصب (آيات) الأولى لأنها اسم (إن) . أما الثانية والثالثة فقرأهما بالنصب حمزة والكسائي ويعقوب ، على حين قرأها الباقون بالرفع (٨٥) .



وموطن الاستدلال في الآية الثالثة (رقم ٥) ، إذ عطف (اختلاف) بالجر على (السموات) ، و (آيات) بالنصب على (آيات) الأولى ، فعطف على معمولي عاملين . وكذلك الأمر في قراءة الرفع ، لكن (آيات) سيكون عاملها الابتداء ، لأنها تكون حينئذ معطوفة على محل (إن) واسمها (٨٦) .
ولو حاول الزمخشري في القراءات الأخرى ما حاول في هذا النحو لوجد لها مخرجا من قواعد النحو ، ولما اضطر إلى التهجيم عليها . ونحن نعد هذا السلوك في توجيه القراءات على مغزور القواعد مما يحمد للزمخشري دونما أدنى شك .

(٥) توجيه أكثر من قراءة دون ميل لإحداها :

في الاكتشاف مواطن كثيرة مما تعرض فيه الزمخشري لتوجيه قراءات متعددة وردت في النص القرآني المتناول ، بيد أنه لم يرجح قراءة على قراءة ولم يظهر منه ما يوحى بميله إلى إحدى القراءات دون أخواتها ، فكأنها جميعاً على قدم واحدة أمامه . والأمثلة على ذلك كثيرة (٨٧) ، نذكر منها :

١- عند تعرضه لقوله تعالى : « وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة » (البقرة ٢٨٠) قال : (إلى ميسرة) : إلى يسار . وقرئ بضم السين ، كقبرة ومقبرة ، ومشرفة ومشرفة . وقرئ بهما مضافين بحذف التاء عند الإضافة ، كقوله :

وأخلفوك عد الأمر الذي وعدوا .

وقوله تعالى : « وإقام الصلاة » (٨٨) .

ولم يتعرض لأية قراءة مما ساقه بالترجيح ، مع أن قراءة (إلى ميسرة) من بين ما لحنه أبو جعفر النحاس وقال إنه لا يجوز (٨٩) .

٢- في قوله تعالى : « ومن يكتمها فإنه آثم قلبه » (البقرة ٢٨٣) وجه القراءة المشهورة على أن (آثم) محبر (إن) ، و (قلبه) فاعل له .

أما من قرأ (قابه) بالنصب ، فعده ، تميزاً ، على حد (سفه نفسه) ،
« وقرأ ابن أبي عملة : آثم قلبه ، أي : جعله آثماً » (٩٠) .

مع أن في توجيه القراءة الثانية على التميز ما يمكن أن يكون موضع
خلاف ومثار نقاش ، لأن التميز معرفة ، ولا يجوز ذلك بعض النحاة ،
فضلا عن أنه وصم ذلك بالشنوذ عند تعرضه لتوجيه قوله تعالى : (سفه
نفسه) على أن (نفسه) تميز ، ومن ثم التمس توجيهاً آخر مفاده أن يكون
(نفسه) منصوباً على نزع الخافض ، فيكون أصله : (سفه في نفسه) (٩١) .

٣ - في قوله سبحانه وتعالى : « كل نفس ذائقة الموت » (آل عمران
١٨٥) ، قرئت برفع (ذائقة) دون تنوين مضافة إلى الموت إضافة لفظية ،
وقرأ اليزيدي (ذائقة الموت) بالتنوين ، ونصب (الموت) على الأصل ،
وقرأ الأعمش بطرح التنوين مع النصب ، واكتفى الزمخشري بهذه التوجهات
فلم يرجح أيّاً منها على الآخرين ، وإنما اكتفى في قراءة الأعمش بأن ذكر لها
مثيلاً من الشعر في قول أبي الأسود الدؤلي :

فألقيته غر مستعب ولا ذاكر الله إلا قليلا

دون أن يعلق على ذلك بشيء (٩٢) . مع أن المشهور في أمثال ذلك
تحريك التنوين لالتقاء الساكنين ، ويقل إجراء التنوين مجرى أحرف العلة
فيحذف ، كما ورد في قراءة قوله تعالى : « قل هو الله أحد الله الصمد »
(الإخلاص ١ ، ٢) بحذف التنوين من (أحد) (٩٣) ، وكذلك حذف
التنوين من (عزيز) في قراءة من قرأ قوله تعالى : « وقالت اليهود عزيز
ابن الله » (التوبة ٣٠) (٩٤) ، وهما الآيتان اللتان عد الزجاج حذف التنوين
فيهما ضعيفاً ، والتمس لآية التوبة وجهاً يكون فيه الخبر محذوفاً ويكون (ابن)
نعثاً (٩٥) ، ولم يتقبلهما الزمخشري نفسه برحابة صدر ، فقال : « وأما قول
من قال : سقوط التنوين لالتقاء الساكنين كقراءة من قرأ (أحد الله) ،
أو لأن الابن وقع وصفاً والخبر محذوف وهو (معبودنا) ، فتحمل عنه

«ندوحة» (٩٦) ، وزأى أن من نون (عزير) فقد جعله عربياً ، ومن منع تنوينه فقد عدّه أعجمياً ، فيه مع العجمة التعريف .

ثالثاً : تناقضه في موقفه من بعض القراءات :

يتفق النحاة على جواز الجمع بين الساكنين في حالتين اثنتين :
الأولى : إذا كان أول الساكنين حرف مدولين ، وثانيتها أحد مثلين مدغمين ، مثل دابة والطامة والضالين ومد هامتان .

الثانية : حالة الوقف .

أما فيما سوى هاتين الحالتين فهناك خلاف بين النحاة . فبهم من يجوز ذلك إذا كان أول الساكنين حرف مدولين ، كما في قراءة نافع : « ومحيى » (الأنعام ١٦٢) بإسكان ياء (محيى) (٩٧) ، كما أن هناك من يجوز التقاء الساكنين إذا كان الثاني مدغماً في مثيله ؛ بصرف النظر عن كون الأول حرف مدولين ، مثل قوله تعالى : « فما استأعوا » (الكهف ٩٧) بإسكان السين وتشديد الطاء في قراءة حمزة (٩٨) .

وجمهور النحاة على عدم جواز الجمع بين الساكنين إلا في الحالتين الأولىين ، ويعتبرون ما سواهما خطأ . ويبدو أن الزمخشري تابع للجمهور في ذلك . فعند تعرضه لقوله تعالى : « ولا تتبعان سبيل الذين لا يعلمون » (يونس ٨٩) قال : « وقرئ (ولا تتبعان) بالنون الخفيفة ، وكسرهما لالتقاء الساكنين ، تشبيهاً بنون الثانية » (٩٩) .

وعند تعرضه لقراءة نافع : « يا بشرى » (يوسف ١٩) بسكون الياء قال : « وليس بالوجه ، لما فيه من التقاء الساكنين على غير حده ، إلا أن يقصد الوقف » (١٠٠) .

وحين تعرض لقراءة « حاش لله » (يوسف ٣١) بإسكان الشين ، قال : « وهى ضعيفة ، لما فيها من التقاء الساكنين على غير حده » (١٠١) .

وفي قوله تعالى : « فابعثوا أحداكم بورقكم » (الكهف ١٩) قال :
« وعن ابن محيصن أنه كسر الواو وأسكن الراء وأدغم ، وهذا غير جائز ،
لالتقاء الساكنين لا على حده » (١٠٢) .

ومعنى ما سبق كله أن الزمخشري يهيج نهج جمهور النحاة في عدم
إجازة التقاء الساكنين إلا في الموضعين اللذين اتفق الجميع عليهما . لكنه
حين تعرض لقوله تعالى : « ولا تنازعوا » (الأنفال ٤٦) قال : قرئ
بتشديد التاء (١٠٣) ، وقبلها قال عن قوله تعالى : « ولا تعدوا في السبت »
(النساء ١٥٤) : « وقرئ : لا تعتدوا ، ولا تعدوا ، بإدغام التاء في
الدال » (١٠٤) والأخيرة مروية عن نافع . ولم يتعرض الزمخشري لأى من
القراءتين باللوم ، مما قد يفهم منه رضاه عنهما ، مع أن فيهما - خاصة
قراءة نافع - صورة صارخة لالتقاء الساكنين في غير ما قرر النحاة ،
مع أنه لم يقبل مثل هذا الودع في قراءة قوله تعالى : « فما استطاعوا أن
يظهوره » (الكهف ٩٧) بإسكان السين وتشديد الطاء في قراءة حمزة
حيث قال : « وأما من قرأ بإدغام التاء في الطاء ففلاق بين ساكنين على غير
الحد » (١٠٥) .

فهل نعد ذلك من الزمخشري تناقضاً في موقفه من القراءات ؟

الحق أننا لا نملك أدلة الحكم بهذا التناقض ، لأن القراءتين اللتين تعرض
لهما دون إصدار حكم يمكن أن تخرج أولاهما (ولا تنازعوا) على أن أول
الساكنين حرف مدولين وثانيتها أحد مثلين مدغمين ، وإن كان اللين من
كلمة والمدغمان من كلمة أخرى . أما الثانية فلعله كان يقرؤها بإشمام العين
حركة ما فلا يلتقي ساكنان ، أو أنه غفل عن إصدار الحكم عليها كما أصدره
على بقية أخواتها من القراءات التي سبق التعرض لها في هذا الصدد .

رابعاً : الحكم بالجودة والحسن وأشباههما :

كان الزمخشري أحياناً يوجه أكثر من قراءة في الآية ، ثم يحكم على
إحدى القراءات بأنها أفضل من الأخرى ، أو يصفها بالبلاغة أو الفصاحة ،

إلى غير ذلك من الصفات التي تشعر بالتميز ، وتوحى بالميل إلى بعض القراءات دون بعض . ومن النماذج التي حدث فيها ذلك :

١ - عند تعرضه لقوله تعالى : « إن نعف عن طائفة منكم نعذب طائفة بأنهم كانوا مجرمين » (التوبة ٦٦) قال : « وقرأ مجاهد : إن نعف عن طائفة ، على البناء للمفعول مع التأنيث ، والوجه التذكير ، لأن المسند إليه الظرف ، كما تقول : سير بالدابة ، ولا تقول : سيرت بالدابة ، ولكنه ذهب إلى المعنى ، كأنه قيل : إن ترحم طائفة ، فأنت لذلك ، وهو غريب والحيد قراءة العامة : إن يعف عن طائفة بالتذكير ، وتعذب طائفة بالتأنيث وقرئ : إن يعف عن طائفة يعذب طائفة ، على البناء للفاعل ، وهو الله عز وجل » (١٠٦) .

في الآية إذن أربع قراءات : المشهورة ، ولم يتعرض لها ، وقراءة مجاهد ، وهي مثار الإشكال لتأنيث الفعل بلا موجب ، ثم ما أسماه هو قراءة العامة ، وأخيراً الرابعة التي لا تختلف عن المشهورة إلا في بدء فعلي الشرط بالياء . ولم يشأ الزمخشري الموازنة بين القراءتين : الأولى والأخيرة ، فأسلوب الالتفات من التكلم إلى الخطاب أو الغيبة ، أو العكس ، كفيل ببيان عدم تخالفهما . أما قراءة مجاهد فكانت بحاجة إلى تحريج لما في ظاهرها من خروج على القواعد ، ومن هنا كانت القراءة المطابقة للقواعد أجود منها كما حكم الزمخشري .

٢ - في قوله تعالى : « أو كصيب من السماء فيه ظلمات ورعد وبرق » (البقرة ١٩) قال : وتنكير (صيب) ، لأنه أريد به نوع من المطر الشديد هائل ، وفيه مبالغات من جهة التركيب والبناء والتنكير ، وقرئ (كصائب) والصيب أبلغ (١٠٧) .

٣ - في قوله تعالى : « يكاد البرق يخطف أبصارهم » (البقرة ٢٠) قال : « وقرأ مجاهد (يخطف) بكسر الطاء ، والفتح أفصح وأعلى » (١٠٨) .

٤ - عند تعرضه لقوله سبحانه : « ولتجدنهم أحرص الناس على حياة » (البقرة ٩٦) قال : « فإن قلت : لم قال (على حياة) بالتنكير ؟ قلت : لأنه أراد حياة مخصوصة ، وهي الحياة المتطاولة ، ولذلك كانت القراءة بها أوقع من قراءة أبي (على الحياة » (١٠٩) .

٥ - في قوله تعالى : « فما كان جواب قومه إلا أن قالوا » (النمل ٥٦) قال : « وقرأ الأعمش (جواب قومه) بالرفع ، والمشهورة أحسن » (١١٠) .

٦ - في قوله عز من قائل : « الله الذي خلقكم من ضعف » (الروم ٥٤) قال : « قرىء بفتح الضاد وضمها ، وهما لغتان ، والضم أقوى في القراءة ، لما روى ابن عمر رضي الله عنهما قال : قرأتها على رسول الله صلى الله عليه وسلم من ضعف فأقرأني من ضعف » (١١١) .

وواضح أن أحكام الزمخشري على مثل هذه القراءات ، وتفضيل بعضها على بعض ، يعتمد في أساسه على مدى توائم القراءة مع مشهور القواعد ، أو اتفاقها مع الذوق العربي للذي يجعل في صيغ المبالغة من الشحنة الدلالية ما ليس في اسم الفاعل ، وفي التنكير من العموم والشمول ما ليس متوافراً في التعريف .

خامساً : تقوية قراءة مستعيناً بقراءات أخرى :

يختلف هذا العنصر عن سابقه في الأدلة التي يتكئ عليها الزمخشري في الحكم بالقوة أو التفضيل ، إذ كان المعتمد فيما سبق على الذوق اللغوي ومدى توائم القراءة مع القواعد . أما هنا فلدليل التفضيل قراءة أخرى في الآية نفسها . ومن نماذج ذلك :

١ - في قول الله سبحانه وتعالى : « إنا أرسلناك بالحق بشيراً ونذيراً ولا تسأل عن أصحاب الجحيم » (البقرة ١١٩) روى الزمخشري أربع قراءات في الفعل (تسأل) : المشهورة ، بالبناء للمجهول ورفع المضارع على أنه



إخبار منقى بلا ، والقراءة الثانية بالجزم على اعتبار (لا) ناهية والجملة إنشائية ، ثم قراءة عبد الله : (ولن تسأل) فيكون الفعل خبرياً منقياً بلن ، وقراءة أبي : (وما تسأل) فيكون كذلك خبراً منقياً بما .

وقد فضل الزمخشري القراءة الأولى - وهى المشهورة - لأن قراءتى عبد الله وأبى تعضدانها ، فقد اجتمعت الثلاث على كون الفعل خبرياً وكونه مبنياً للمجهول ، وتفردت القراءة الثانية بكون الفعل إنشائياً ومبنياً للمعلوم ، ومن ثم خضت كفتها (١١٢) .

٢ - عند توجيهه لقول الله سبحانه وتعالى : « يستبشرون بنعمة من الله وفضل وأن الله لا يضيع أجر المؤمنين » (آل عمران ١٧١) وجه القراءة بفتح همزة (أن) على أنها وما دخلت عليه معطوفة على النعمة والفضل ، وعد القراءة بالكسر مقصوداً بها الابتداء ، وعلى أن الجملة اعتراض ، مستشهداً بقراءة ابن مسعود : « والله لا يضيع » إذ تقوى القراءة بكسر همزة (إن) (١١٣) .

وقد فعل شيئاً قريباً من هذا فى قول الله سبحانه وتعالى : « ولن تغنى عنكم فتىكم شيئاً ولو كثرت وأن الله مع المؤمنين » (الأنفال ١٩) ، إذ قرئت (أن) بالفتح فوجهها على أن المعنى : ولأن الله مع المؤمنين كان ذلك . كما قرئت بالكسر ، فعد ذلك أوجه من الفتح ، إذ تعضده قراءة ابن مسعود : « والله مع المؤمنين » (١١٤) .

وواضح مما قدمنا أن الزمخشري يستعين بالقراءات الشواذ لتقوية مايميل إليه من قراءات متواترة ، وليس ذلك - فيما نرى - اعتداداً بالقراءة الشاذة فى حد ذاتها ، ولكنه اعتداد بما ينصر قياسه ، ويقوى مذهبه .

سادساً : ذهابه فى القراءة مذهباً يفهم منه أن القارئ يقرأ بما يرى : وضع العلماء - كما سبق أن بينا - مقاييس لصحة القراءات ، تتمثل فى صحة السند ، وموافقة العربية ولو بوجه ، وموافقة أحد المصاحف العثمانية

و هو احتمالاً . وبناء على ذلك لم يجوز أحد القراءة بالقياس المطلق ، فليس لأحد - إذن - أن يقبل قراءة قارئ من القراء إلا إذا ثبت أخذه عن فوقه بطريق المشافهة والسماع ، حتى يتصل الإسناد بالصحابي الذي أخذ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهذه المبادئ متفق عليها بين علماء القراءات واللغويين بوجه عام .

لكن الزمخشري نددت منه في بعض المواطن عبارات يفهم منها أن القارئ يقرأ بما يراه ، تعينه على ذلك فصاحته وتمكنه من العربية . ومن هذه المواطن :

١ - عند مناقشته لقول الله سبحانه وتعالى : « إن الله لا يستحي أن يضرب مثلاً ما بعوضة فما فوقها » (البقرة ١٦) حيث قرئت (بعوضة) بالنصب والرفع ، وجه قراءة الرفع على وجهين : أن تكون (ما) موصولة ، و (بعوضة) خبر لمبتدأ محذوف ، والجملة صلة (ما) . والوجه الثاني أن تكون (ما) استفهامية ، وخبرها كلمة (بعوضة) ، ووسم هذا الوجه بأنه (حسن خميل) ، ثم قال : « وهذه القراءة تعزى إلى روية بن العجاج ، وهو أمضغ العرب للشيخ والقيصوم ، والمشهود له بالفصاحة ، وكانوا يشبهون به الحسن . وما أظنه ذهب في هذه القراءة إلا إلى هذا الوجه ، وهو المطابق لفصاحته » (١١٥) .

ولن نعلق على ذلك بأكثر مما علق به أحمد بن المنير الأسكندري صاحب (الانتصاف) الذي قال : « وأما تبججه بالعثور على الوجه الذي ظن أن روية ابن العجاج راعاه في قرائته فكلام ركيك ، توهم أن القراءة موكولة إلى رأى القارئ وتوجيهها لها ونصرتة بالعربية وفصاحته في اللغة . وليس الأمر كذلك بل القراءة على اختلاف وجوهها وبعد حروفها : سنة تتبع ، وسماع يقضى بنقله ، الفصيح وغيره على حد سواء ، لاحيلة للفصيح في تعسر شيء منه عما سمعه عليه ، وما يصنع بفصاحته في القرآن الذي بدد كل فصاحة وعزل كل بلاغة . فالصحيح والمعتقد أن كل قارئ معزول إلا عما سمعه فوعاه . وتلقته من الأفواه ، فأداه إلى أن ينتهي ذلك إلى استماع من أفصح من نطق



بالضاد : سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة والسلام ، فتأمل هذا الفصل فإن
فاهمه قليل « (١١٦) .

٢ - عندما تعرض أقول الله سبحانه : « هنا لك الولاية لله الحق »
(الكهف ٤٤) حيث قرئت (الولاية) بفتح الواو وكسرها (١١٧)، وجه
الفتح على أنها بمعنى النصرة والتولى . والكسر على أنها بمعنى اللطان والملك
ثم انتقل إلى كلمة (الحق) فقال : « وقرئ » (الحق) بالرفع والجر ، صفة
للولاية والله . وقرأ عمرو بن عبيد بالنصب على التأكيد ، كقولك : هذا
عبد الله الحق لا الباطل ، وهي قراءة حسنة فصيحة ، وكان عمرو بن عبيد
من أفصح الناس وأنصحهم « (١١٨) .

وقد علق على ذلك ابن المنير فقال : « وقد تقدم الإنكار عليه في مثل
هذا القول ، فإنه يوهم أن القراءة موكولة إلى رأى الفصحاء واجتهاد البلغاء .
فتفاوت في الفصاحة لتفاوتهم فيها . وهذا منكر شنيع . . . » .

٣ - في قوله تعالى : « إنا أعتدنا للكافرين سلاسل وأغلالا وسعيرا »
(الإنسان ٤) قال : « وقرئ : سلاسل غير منون ، وسلاسل بالتنون .
وفيه وجهان : أحدهما أن تكون النون بدلا من حرف الإطلاق ، ويجرى
الوصل مجرى الوقف . والثاني أن يكون صاحب القراءة به ممن ضرى برواية
الشعر وممن لسانه على صرف غير المنصف » (١١٩) .

ويعلق على ذلك أيضا ابن المنير فيقول « وهذا من الطراز الأول
لأن معتقده أن القراءة المستفيضة غير موقوفة على النقل المتواتر عن النبي
صلى الله عليه وسلم في تفاصيلها ، وأنها موكولة إلى اجتهاد القراء واختارهم
بمقتضى نظرهم كما مرله . وطم على ذلك همنا فجعل تنوين سلاسل من قبيل
أن جميع الوجوه المستفيضة منقولة تواترا عنه صلى الله عليه وسلم ، وتنوين
هذا على لغة من يصرف في نثر الكلام جميع ما لا ينصرف إلا (أفعل) ،
والقراءات مشتملة على اللغات المختلفة .

ولاسنا بحاجة إلى مزيد تعليق بعدما كفانا صاحب (الانتصاف) مؤنة الرد على ما ذهب إليه صاحب (الكشاف) في هذا الصدد .

سابعاً : طعنه بعض القراءات وتهجمه على القراء :

لم يسلم الزمخشري من الوقوع فيما وقع فيه غيره من النحاة من طعن للقراءات وتهجم على القراء ، ووصم ما لم يتمش مع قواعد النحو بكل الأوصاف غير المقبولة من ضعف وسماجة وخطأ ، إلى آخر تلك القائمة من الأوصاف التي تضعه على قدم وساق في صفوف النحاة القياسيين ، إن لم يكن من أسبقهم في هذا الصدد . ونكتفي بعرض نماذج متعددة لهذه الظاهرة ، مراعين تعدد الأوصاف التي كان يطلقها على القراءات لتبين مدى قبايته :

١ - قرأ حمزة قوله تعالى : « ولا يحسن الذين كفروا سبقوا إهم لا يعجزون » (الأنفال ٥٩) بالياء في (لا يحسن) ، وقرأها كذلك حفص وابن عامر (١٢٠) ، فقال عنها الزمخشري : « قرأ حمزة : ولا يحسن - بالياء - على أن الفعل للذين كفروا ، وقيل فيه : أصله أن سبقوا ، فحذفت (أن) كقوله : (ومن آياته يريكم البرق) ، واستدل عليه بقراءة ابن مسعود رضى الله عنه : أنهم سبقوا . وقيل : وقع الفعل على (أنهم لا يعجزون) على أن (لا) صلة ، و (سبقوا) في محل الحال ، بمعنى : سابقين ، أى : مفلتين هارين ، وقيل معناه : ولا يحسبهم الذين كفروا سبقوا ، فحذف الضمير لكونه مفهوما . وقيل : ولا يحسن قبيل المؤمنين الذين كفروا سبقوا وهذه الأقاويل كلها متمحلة ، وليست هذه القراءة التي تفرد بها حمزة بنيرة » (١٢١) .

وليس حمزة متفرداً بهذه القراءة ، وإنما يشاركه فيها حفص وابن عامر كما سبق أن بينا .



٢- عند تعرضه لقراءة حمزة : « واتقوا الله الذى تساءلون به والأرحام »
(النساء ١) بجر (الأرحام) قال : « والجر يعطف الظاهر على المضمّر ،
وليس بسديد » (١٢٢)

وهو فى ذلك مسابير لمذهب خمهور النحاة الذين لا يجيزون العطف على
الضمير المحرور دون إعادة الجار ، ويجعلون ذلك خاصا بالشعر نظرا
لطبيعته الأسلوبية ووقوعه تحت تأثير بعض القيود الفنية ، ومن ثم هاجموا
هذه القراءة كلما تعرضوا لها (١٢٣) .

٣- قرأ أبو السمال (فرغت) بكسر الراء فى قوله تعالى : « فإذا فرغت
فانصب » (الشرح ٧) ، فقال الزمخشري : وليست بفصيحة (١٢٤) .

٤- قال عن همز الواو فى قوله تعالى : « لترون الجحيم ثم لترونها عين
اليقين » (التكاثر ٦ ، ٧) : وقرئ (لترون) بالهمزة ، وهى مستكرهة ،
لأن ضمة الواو عارضة لالتقاء الساكنين (١٢٥) ، وهى القراءة التى قال عنها
ابن جنى من قبل : « هذا على إجراء غير اللازم مجرى اللازم ، غير أنه
ضعيف مردول ، وذلك أن الحركة فيه لالتقاء الساكنين ، وقد كررنا فى
كلامنا أن أعراض التقاء الساكنين غير محمول بها » (١٢٦) .

٥- قرأ أبو جعفر : « للملائكة اسجدوا » (البقرة ٣٤) بضم التاء
للإتباع ، فقال الزمخشري : « ولا يجوز استهلاك الحركة الإعرابية بحركة
الإتباع إلا فى لغة ضعيفة » (١٢٧) .

وقرأ نافع : « قال هل عسيتم » (البقرة ٢٤٦) بكسر السين ، فحكم
عليها الزمخشري بالضعف (١٢٨) وفى قوله تعالى : « ما أنا بمصرخكم وما أنتم
بمصرخي » (إبراهيم ٢٢٢) قرأ حمزة والأعمش ويحيى بن وثاب وحران
ابن أعين بكسر الياء من (بمصرخي) ، فقال عنها الزمخشري : « وهى
ضعيفة ، واستشهدوا لها بيت مجهول :

قال لها : هل لك ياتافى قالت له : ما أنت بالمرضى

وكانه قدر ياء الإضافة ساكنة ، وقبلها ياء ساكنة ، فحركها بالكسر لما عليه أصل التقاء الساكنين ، واكنه غير صحيح ، لأن ياء الإضافة لا تكون إلا مفتوحة حيث قبلها ألف و نحو : عصاى ، فما بالها وقبلها ياء ؟ فإن قلت : جرت الياء الأولى مجرى الحرف الصحيح لأجل الإدغام فكأما ياء وقعت ساكنة بعد حرف صحيح ساكن ، فحركت بالكسر على الأصل . قلت : هذا قياس حسن ، ولكن الاستعمال المستفيض الذى هو بمنزلة الخبر المتواتر تتفاضل إليه القياسات « (١٢٩) .

هذا مع أن القراءة بكسر ياء المتكلم لغة بى بربوع ، وأجازها قطرب وأبو عمرو بن العلاء ، وقال الفراء : إنه سمعها عن العرب ، على الرغم من تهجمه هو أيضاً عليها .

٦- قرأ ابن محيصن : «ومن كفر فأمتعه قليلاً ثم أضطره إلى عذاب النار وبئس المصير» (البقرة ١٢٦) بإدغام الضاد فى الطاء (فأطره) فقال عنها الزمخشري : «وهى لغة مردولة ، لأن الضاد من الحروف الخمسة التى يدغم فيها ما يجاورها ولا تدغم هى فيما يجاورها ، وهى حروف (ضم شفر)»

وقد حكى الحكم نفسه على قراءة من قرأ : «وأرنا مناسكنا» (البقرة ١٢٨) بإسكان الراء ، قياساً على فنخذ وفخذ ، «وقد استردلت ، لأن الكسرة منقولة من الهمزة الساقطة ، أليل عليها ، فإسقاطها إجحاف»

٧- فى قوله سبحانه وتعالى : «وإن تبدوا ما فى أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله فيغفر لمن يشاء ويعذب من يشاء» (البقرة ٢٨٤) قال : «وقرىء : فيغفر ويعذب ، مجزومين عطفاً على جواب الشرط ، ومرفوعين على : فهو يغفر ويعذب . فإن قلت : كيف يقرأ الجازم ؟ قلت : يظهر الراء ويدغم الباء ، ومدغم الراء فى اللام لاجن مخطيء خطأ فاحشاً ، وراويه عن أبى عمرو مخطيء مرتين ، لأنه يلحن وينسب إلى أعلم الناس بالعربية

ما يؤذن بجهل عظيم . والسبب في نحو هذه الروايات قلة ضبط الرواة .
والسبب في قلة الضبط قلة الدراية ، ولا يضبط نحو هذا إلا أهل النحو « (١٣٣)

فهو يصم القارئ باللحن والإفحاش في الخطأ ، ويرى الراوى بالجهل
بالعربية وقلة الدراية ، مع أن كتب القراءات تقول : « وأبو عمرو يدغم
الراء في اللام إذا تحرك ما قبلها نحو : ليغفر لك (الفتح ٢) وشبهه ، وكذلك
إن سكن ما قبلها وانكسرت هي أو انضمت نحو : « المصير لا يكالف »
(البقرة ٢٨٥ ، ٢٨٦) و « كتاب الفجار انفى » (المطففين ٧٨)
وشبهه « (١٣٤) . واكن مثل ذلك لا يرضى الزمخشري ولا من سار على
هديم من النحاة ، لأن الراء حرف فيه تكرير ، فكأنه إذا أدغمه فقد أدغم
حرفا مشددا ، وإدغام المشدد فيما بعده خطأ بإجماع . فأما ما روى عن أبي
عمرو فهو ضعيف ، لردائته في العربية ، ولأن الرواية الصحيحة عن أبي
عمرو الإظهار ، لأنه رأس البصريين ، فلم يك ليجتمع أهل البصرة على
شيء وسيدهم على ضاده . (١٣٥) ولم لا يكون ذلك التهجيم والتناول على القراء ،
ما دامت القضية أنه لا يضبط نحو هذا إلا أهل النحو ؟ .

٨- في قوله تعالى : « كذب أصحاب الأيكة المرسلين » (الشعراء
١٧٦) قال : « قرىء أصحاب الأيكة بالهمزة وبثخفيفها ، وبالجر على الإضافة
وهو الوجه . ومن قرأ بالنصب وزعم أن ليكة بوزن ليلة : اسم بلد ، فتوهم
قاد إليه خط المصحف ، حيث وجدت مكتوبة في هذه السورة وفي سورة
(ص) بغير ألف ، وفي المصحف أشياء كثيرة كتبت على خلاف قياس
الخط المصطلح عليه ، وإنما كتبت في هاتين السورتين على حكم لفظ
اللافظ » . (١٣٦)

ومعلوم أن هذه اللفظة قد وردت سابقا منها ألفاها في سورتي الشعراء
(١٧٦) ، و (١٣) ، على حين أثبتنا في آيتي الحجر (٧٨) و (١٤) .
وابن كثير ونافع وابن عامر يقرأون آيتي الشعراء و (ص) بلام
مفتوحة من غير همزة ولا ألف قبلها ، وفتح التاء ، والباقون بالألف واللام



مع الهمزة وخفض التاء . والذي في الحجر وق بهذه الترجمة (١٣٧) . فلو كان القارىء وإهما — كما زعم الزمخشري — لمسا سرى هذا الوهم على آتى الحجر وق ، فضلا عن أن فتح التاء ليس رواية فرد ، وإنما تازر على القول به ثلاثة من القراء المعتد بهم ، وناهيك بابن كثير ونافع وابن عامر من أئمة .

٩- قرأ ابن عامر : « وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم » (الأنعام ١٣٧) ببناء (زين) للمجهول ، ورفع (قتل) نائبا عن الفاعل مضافا إلى (شركائهم) ، ونصب (أولادهم) ، فقال عنها الزمخشري : « وأما قراءة ابن عامر : قتل أولادهم شركائهم برفع القتل ، ونصب الأولاد ، وجر الشركاء ، على إضافة القتل إلى الشركاء ، والفصل بينهما بغير الظرف ، فشىء لو كان في مكان الضرورات ، وهو الشعر ، لكان سمجا مردودا ، كما سمج ورد :

زج القلوص أبى مزاده

فكيف به في الكلام المشور ؟ فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته ؟ والذي حمله على ذلك أن رأى في بعض المصاحف (شركائهم) مكتوبا بالياء . ولو قرأ بجحر الأولاد والشركاء — لأن الأولاد شركاؤهم في أموالهم — لوجد في ذلك مذووجة عن هذا الأرتكاب » (١٣٨) .

وهو ما رده عند تعرضه لقراءة : « مخلف وعده رسله » (إبراهيم ٤٧) بجر الرسل ونصب الوعد ، إذ قال : « وهذا في الضعف كمن قرأ : قتل أولادهم شركائهم » . (١٣٩)

وتعليق الزمخشري على آية الأنعام يحمل كثيرا من التجاوزات ، وينوء بكثير من الاتهامات التي سبق أن نوهنا عنها ، ومنها :

١- رد القراءة والحكم عليها بالسماجة ، لأنها خالفت قياسا نحويا معروفا ، مع أنه قال في موضع سابق : إن الاستعمال المستفيض الذي هو بمنزلة الخبر المتواتر تتضاءل إليه التياسات .



٢- الحكم على الراوى بالوهم ، لأنه قرأ بناء على خط بعض المصاحف .

٣- تصريجه بما يوهم أن القراء لا يتلقون القراءات عن سابقهم ، ولا يهتمون بالسند ، وإما يقرأون بما يروونه مما يطابق أقيسة النحاة وقواعد النحو ، وإلا فما معنى قوله : « ولو قرأ بجر الأولاد والشركاء لو وجد في ذلك مندوحة عن هذا الارتكاب » ؟ .

وقد سبق أن اقتبسنا رد ابن المنير عليه في موضعين سابقين مما تردى فيه في هذه الهوة .

وهكذا لم تسلم القراءات المخالفة للقياس النحوى ، ولا القارئون بها ، من اتهامات الزمخشري ، وهو بذلك لا يختلف عن سابقيه من النحاة القياسيين الذين يرفعون القواعد في وجه القراءات ، فما وافق قواعدهم قبلوه ، وما خالفها رفضوه وردوه .

ثامناً : موقفه من الرسم المصحفى :

لم يكن موقف الزمخشري من الرسم المصحفى موقفاً ثابتاً ومبدئياً ، فقد نددت منه في بعض الأحيان عبارات يفهم منها اعتداده بالرسم المصحفى واهتمامه به ، وكثرت إشاراتة إلى بعض القراءات بأنها في مصاحف أهل الحجاز والشام ، أو بأما في مصحف عبد الله ، أو مصاحف مكة ، أو المصحف الإمام . لكنه في أحيان أخرى كان يحكى قراءات ظاهرها مخالف لرسم المصحف ، ويوجه بعضها تارة أخرى ، مما حدا بنا إلى القول بأنه لم يكن يعتمد بالرسم المصحفى فيما يقبل من قراءات أو يرفض .

أما حكاياته قراءات ظاهرها مخالف لرسم المصحف الإمام فتتمثل في نماذج متعددة نذكر منها ما يلي دوئماً تعليق :

١- في قوله تعالى : « وما يضل به إلا الفاسقين » (البقرة ٢٦) قرأ زيد بن على « وما يضل به إلا الفاسقون » . (١٤٠)

٢- في قوله تعالى : « لا ينال عهدى الظالمين » (البقرة ١٢٤) قرأ عبد الله بن مسعود : الظالمون . (١٤١)



٣- في قوله تعالى : « وابتغوا ما كتب الله لكم » (البقرة ١٨٧)
قرأ الأعمش : وأتوا . (١٤٢)

٤- في قوله تعالى : « ذلك أدنى أن لا تعولوا » (النساء ٣) قرأ طاوس :
أن تعيلوا . (١٤٣)

٥- في قوله تعالى : « فالصالحات قانتات حافظات للغيب بما حفظ
الله » (النساء ٣٤) قرأ ابن مسعود : « فالصالح قوانت حوافظ للغيب
بما حفظ الله فأصلحوها إليهن » . (١٤٤)

٦- في قوله تعالى : « فإذا لا يوثون الناس نقيرا » (النساء ٥٣)
قرأ ابن مسعود : « فإذا لا يوثوا » على إعمال (إذا) عملها ، وهو النصب . (١٤٥)
٧- في قوله تعالى : « ولا آمين البيت الحرام » (المائدة ٢) قرأ عبدالله :
« ولا آمي البيت الحرام » على الإضافة . (١٤٦)

٨- في قوله تعالى : « والوزن يومئذ الحق » (الأعراف ٨) قرئت
(القسط) مكان (الحق) . (١٤٧)

٩- في قوله تعالى : « وإذا صرفت أبصارهم » (الأعراف ٤٧)
قرأ الأعمش : « وإذا قلبت » . (١٤٨)

١٠- في قوله تعالى : « يسألونك عن الأنفال » (الأنفال ١) قرأ
ابن مسعود : يسألونك الأنفال ، بدون (عن) . (١٤٩)

١١- في قوله تعالى : « فعميت عليكم » (هود ٢٨) قرأ أبي :
« فعمهاها عليكم » . (١٥٠)

١٢- في قوله تعالى : « إن كانت إلا صيحة واحدة » (يس ٢٩)
قرأ ابن مسعود : (زقية) بدلا من (صيحة) من زقا الطائر يزقو ويزقى ،
إذا صاح . (١٥١)



فهل تعني هذه النماذج كلها - وغيرها كثير - أن الزمخشري كان يتعامل مع القراءات جميعاً بآبارها مادة لغوية صالحة للتناول ، بصرف النظر عن كونها موافقة لمصحف الإمام أم غير موافقة ؟

إذا كان هذا الاستنتاج سليماً فلم اختار بعض القراءات وفضلتها على غيرها وفضحتها بحجة أنها ثابتة في المصحف الإمام ، أو لموافقها خط المصحف ؟

يقول : « والصرط : من قلب السين صاداً لأجل الطاء » ، كقوله : مسيطر ، وقد تشم الصاد صوت الزاي ، وقرىء بهن جميعاً ، وفضحا هن إخلاص الصاد ، وهي لغة قريش ، وهي الثابتة في الإمام . (١٥٢)
وقال عن الهاء في « اقتده » (الأنعام ٩٠) إنها للوقف ، وتسقط في الدرج . وإستحسن إيثار الوقف لثبات الهاء في المصحف . (١٥٣)

وعند تعرضه لقوله تعالى : « ما هذا بشراً » (يوسف ٣١) قال : « وإعمال (ما) عمل (ليس) هي اللغة القديمى الحجازية ومها ورد القرآن . ومنها قوله تعالى : « ما هن أمهاتهم » . ومن قرأ على سلبقته من بنى تميم قرأ (بشر) بالرفع ، وهي قراءة ابن مسعود . وقرىء : ما هذا بشرى ، أى : ما هو عبد مملوك لئيم (إن هذا الاملك كريم) ، تقول : هذا بشرى أى : حاصل بشرى ، بمعنى : هذا بشرى . وتقول : هذا لك بشرى أم بكرى ؟ والقراءة هي الأولى ، لموافقها المصحف ، ومطابقة بشر الملك » (١٥٤)

وفي قوله تعالى : « لا أقسم بيوم القيامة » (القيامة ١) قال : « وقرىء : لأقسم ، على أن اللام الابتداء ، وأقسم : خبر مبتدأ محذوف ، معناه : لأننا أقسم ، قالوا : ويعضده أنه في الإمام بغير ألف » . (١٥٥)

لكنه في جانب آخر ذكر قراءات أخرى متعددة منوها بالمصاحف التي وردت فيها ، كأن يقول : في « ووصى بها إبراهيم بنيه » (البقرة ١٣٢) « قرىء (وأوصى) ، وهي في مصاحف أهل الحجاز والشام » (١٥٦) ، وفي



قوله عز من قائل : « جاءوا بالبينات والزبير » (آل عمران ١٨٤) قال :
« في مصاحف أهل الشام : وبالزبير ، وهي الصحف » . (١٥٧)
وفي قوله مباحانه : « وأن هذا صراطي مستقيما فاتبعوه » (الأنعام
١٥٣) يقول : « وقرأ الأعشى : وهذا صراطي ، وفي مصحف عبد الله :
وهذا صراط ربكم ، وفي مصحف أبي : وهذا صراط ربك » (١٥٨) .

وفي قوله تعالى : « تجرى تحته الأنهار » (التوبة ١٠٠) يقول : « وفي
مصاحف أهل مكة : تجرى من تحته ، وهي قراءة ابن كثير ، وفي سائر
المصاحف : تحته ، بغير من » . (١٥٩)

وفي قول الله سبحانه : « ليأكلوا من ثمرة وما عملته أيديهم » (يس ٣٥)
قال : « وقرئ على الوجه الأول - يعني توجيه (مسا) على الموصولية -
(ما عملت) من غير راجع ، وهي في مصاحف أهل الكوفة كذلك . وفي
مصاحف أهل الحرمين والبصرة والشام مع الضمير » . (١٦٠)

فكيف نفسر هذا الخلط في موقف الزنخشري من رسم المصاحف عموماً؟
يبدو لي أن احتجاجه برسم المصحف الإمام لم يكن إلا حيث تكون
القراءة موافقة لمقاييسه متوائمة مع ما انتهى إليه من قواعد ، غير خارجة على
المشهور مما تواضع عليه علماء النحو السابقون له . أما ذكره للمصاحف
الأخرى غير مصحف الإمام فلم يكن ذلك احتجاجاً بها ولا نصرة لها ،
وإنما كان ذكراً مجرداً لتبذير القارئ على المكان الموجود فيه ، خاصة إذا
كان في أغلبها خروج على عنصر الموافقة للرسم المصحفي . لكن ذلك -
كما سبق أن قلنا - لم يكن التزاماً للزمه الزنخشري ، ولا منهجاً سار عليه
في كل القراءات التي تعرض لها .

وبعد هذه الجولة الطويلة مع (الزنخشري والقراءات) لا يخامرنا أدنى
شك في انتمائه إلى النحاة القياسيين الذي يعملون مقاييسهم فيما يقابلهم من
قراءات ، ويرفعون القواعد في وجه الروايات ، فما وافق القياس والقواعد



قبلوه ، وما خالفها أولوه ، وإلا شذذوه ورفضوه وحنوه ، ملقن باللوم أحيانا على القراء ، ومتهمين إياهم في بعض المواطن بعدم الدراية ، وواصفين إياهم أحيانا بالوهم . وزاد الزمخشري على هؤلاء جميعاً ما بدر منه في بعض المواقف مما يفهم منه أن القارئ يقرأ برأيه معتمداً على فصاحته ، ناسياً في هذا المجال أن القراءة سنة يأخذها الخلف عن السلف ، وليست رأياً يرى ، ولا اجتهاداً شخصياً من قبل القراء .

إن الزمخشري — من خلال مواقفه من القراءات التي وضحناها — واحد من فريق النحاة القياسيين ، بل من أشدهم غلواً في تناول القراءات المخالفة للأقيسة النحوية .

شعبان صلاح



الحواشي

- (١) الكشاف - ١ : ٤١ ، وانظر : إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس - ١ : ١٨ ،
والإتحاف - ٧٩ ، والمختصر - ٢ .
- (٢) أنظر صفحات : ١١ - ٥٦ - ٩٤ - ١١١ - ١١٨ - ١١٩ - ١٥٩ من الجزء الأول
على سبيل الأمثلة .
- (٣) الكشاف - ١ : ٥١ .
- (٤) السابق - ٣ : ١٠ وانظر نماذج أخرى في صفحات ١٠٨ - ١٢٨ - ١٥٣ من
الجزء الأول .
- (٥) السابق - ١ : ٤٤ وانظر نموذجين آخرين في صفحتي ٧١ ، ١١٦ .
- (٦) القراءة بكسر الهمزة لابن كثير وأبي عمرو وأبي بكر بخلف عنه ، والباقون بفتحها .
التيسير - ١٠٦ .
- (٧) الكشاف - ٢ : ٤٥ .
- (٨) السابق - ١ : ٥٥ .
- (٩) السابق - ١ : ٦٥ وانظر نماذج أخرى في صفحات ١٠ - ١٠٩ - ١١٥ - ١١٨ -
١٤٣ - ٢٠٩ - ٤٢٤ من الجزء الأول ، وصفحتي ١٦٥ - ٢٤٦ من الجزء الثاني ،
وصفحتي ١٠٩ ، ١١٠ من الجزء الرابع .
- (١٠) أنظر مثلاً ج : ١ ص ١١٩ ، ١٢٣ و ج ٢ ص ٨٣ ، ٣١٠ .
- (١١) الكشاف - ١ : ١٤ وانظر ج ٣ ص ٢٧٦ .
- (١٢) أنظر : المنصف - ١ : ٢٧١ ، والخصائص - ٣ : ١٤٧ ، ١٤٨ ، وسر صناعة
الإعراب - ١ : ٨٢ ، ٨٣ ، والمحتسب - ٢ : ٣٠٥ .
- (١٣) ما في المختصر : أن الحسن قرأ « ولا أدرككم به » بالهمزة وتاء المتكلم ، وهي موافقة
لرواية الفراء . أنظر المختصر - ٥٦ .
- (١٤) (الكشاف - ٢ : ٢٦٣ ، وانظر توجيهاً مشابهاً لهذا في قراءة من ترأفياقثرن)
بالهمزة ج ٣ ص ١٠ .
- (١٥) إعراب ثلاثين سورة - ٤٠ ع



- (١٦) السابق - ٨٥ .
- (١٧) الكشف - ٤ : ٥٦٦ .
- (١٨) أنظر ج ١ ص ٣٣ و ج ٢ ص ١٥٧ ، ٣١٠ ، ٤ ص ٥٧٠ على سبيل الأمثلة .
- (١٩) أنظر الإتحاف - ٧٦ .
- (٢٠) أنظر المختصر - ١ .
- (٢١) أنظر الإتحاف - ٧٦ والمختصر - ١ .
- (٢٢) المختصر - ١ .
- (٢٣) الكشف - ١ : ٨٤٧ .
- (٢٤) أنظر : معاني القرآن للفراء - ١ : ٤٤٣ .
- (٢٥) إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس - ١ : ٦٤٥ .
- (٢٦) نسبها الزمخشري إلى أبي حنيفة وابن عباس ، على حين نسبها ابن خالويه لأبي الشعثاء .
- أنظر : الكشف - ١ : ١٣٧ ، والمختصر - ٩ .
- (٢٧) معاني القرآن للفراء - ١ : ٧٦ ، والمختصر - ٩ .
- (٢٨) معاني القرآن وإعرابه للزجاج - ١ : ١٨٥ .
- (٢٩) الكشف - ١ : ١٣٧ .
- (٣٠) السابق .
- (٣١) الكشف - ١ : ٩٦ ، والتيسير - ٧٣ .
- (٣٢) شرح التصريح - ١ : ٢٦٩ ، ٢٧٠ .
- (٣٣) اللغة العربية : مبنائها ومعناها - ٢٣٤ .
- (٣٤) المختصر - ٥٣ .
- (٣٥) الكشف - ٢ : ٣١٦ .
- (٣٦) السابق - ٣ : ٥٦ .
- (٣٧) السابق ١ : ١٥٠ ، ١٥١ .
- (٣٨) أنظر ج ١ ص ٨ - ٩ - ٢٧ - ١٢٣ - ١٢٩ - ١٤٥ - ١٦٣ - ٢٢١ - ٣٢٤ ، ج ٢ ص ١٥٧ ، ج ٣ ص ٦١ ، ج ٤ ص ٢٤ - ٥٠ - ١٧٨ على سبيل الأمثلة .
- (٣٩) الكشف - ١ : ٥٢ .



(٤٠) السابق - ١ : ١٩٢ .

(٤١) السابق - ٢ : ٣٣٨ .

(٤٢) السابق - ٢ : ٣٨٢ .

(٤٣) السابق - ١ : ٢٢٣ .

(٤٤) السابق - ١ : ٩٧ .

(٤٥) السابق - ٣ : ١٠ .

(٤٦) السابق - ٣ : ٤٥ .

(٤٧) السابق - ٣ : ٢٥٦ .

(٤٨) السابق - ٣ : ٢٩٧ .

(٤٩) السابق - ٤ : ٢٩٩ .

(٥٠) أنظر : القراءات واللهجات للأستاذ عبد الوهاب حمودة ، واللهجات العربية في القراءات القرآنية للأستاذ الدكتور عبد الرحمن الراجحي .

(٥١) الكشاف - ١ : ٦٤ ، ٦٥ .

(٥٢) السابق - ١ : ٢٤٠ .

(٥٣) السابق - ١ : ٢٤١ .

(٥٤) السابق - ٢ : ١٠٧ ، ١٠٨ .

(٥٥) السابق - ١ : ٢٥٠ .

(٥٦) أنظر : المختصر - ٧١ .

(٥٧) الكشاف - ٢ : ٤٥٥ .

(٥٨) أنظر : معاني القرآن للفراء - ٢ : ٩٠ .

(٥٩) الكشاف - ٤ : ٩ .

(٦٠) السابق - ٤ : ٢٤٣ .

(٦١) السابق - ١ : ١٨٤ .

(٦٢) إعراب القرآن - ٢ : ٤٨٦ ، وقد قرأ ابن عامر وحمرزة وحفص بنص الجاه ، والباقون برفعها . التيسير - ١٢٥ .

(٦٣) السابق .

(٦٤) الكشاف - ٢ : ٣٢١ .

- (٦٥) إعراب القرآن - ٢ : ٤٨٦ .
- (٦٦) الخصائص - ٢ : ٣٩٥ ، ٣٩٧ .
- (٦٧) أنظر : معنى اللبيب - ٢ : ٨٤ .
- (٦٨) الكشاف - ٢ : ٢٥٧ .
- (٦٩) أنظر التيسير - ١٦٦ .
- (٧٠) راجع : إعراب القرآن المنسوب للزجاج - ١ : ٢٨٠ ، والكشاف - ٣ : ٢٦٤ ،
والمغنى - ٢ : ٨٥ ، والإتحاف - ٢٠٥ .
- (٧١) الحجة في القراءات السبع - ٢٤٤ .
- (٧٢) المختصر - ٤٩ .
- (٧٣) الحجة - ١٤٧ .
- (٧٤) أنظر المختص : ١ : ٢٧٨ ، ٢٧٩ .
- (٧٥) الكشاف - ١ : ٦٩ .
- (٧٦) السابق - ١ : ٢١٢ ، وأنظر المختصر - ١٤ . ويلاحظ أن ابن هشام والشيخ طحاك
الأزهري نسبها إلى ابن محيصن . وما في الإتحاف أن ابن محيصن قرأ بفتح الياء من (يم)
ورفع (الرضاعة) ، فلعن الأمر التيسر عليهما . راجع : المغنى - ١ : ٢٩ ، وشرح
التصريح - ٢ : ٢٣٢ ، والإتحاف - ٩٦ .
- (٧٧) الكشاف - ١ : ٢١٨ .
- (٧٨) السابق - ١ : ٤٩٩ ، وأنظر المختصر - ٣٢ .
- (٧٩) تنسب إلى الحسن والأعمش ، كما في الإتحاف - ١٣٢ ، ونسبها الزمخشري إلى يحيى
ابن يعمر . الكشاف - ٢ : ٦٣ .
- (٨٠) نسبها ابن خالويه إلى رؤبة بن العجاج ، وعزاها أبو حيان إلى الضحاك وابن أبي عمير
ورؤبة وقطرب المختصر - ٤ ، والبحر - ١ : ١٢٣ .
- (٨١) الكشاف - ٢ : ١٨٥ .
- (٨٢) القراءة بانتاء لرويس ، وافقه الحسن والمطوعى ، وهي قراءة أبي وأنس رضي الله عنهما ،
ورفعت إلى النبي صلى الله عليه وسلم . الإتحاف - ١٥٢ .
- (٨٣) الكشاف - ٢ : ٢٧٧ .
- (٨٤) أنظر المغنى - ١ : ١٨٦ ، وشرح التصريح - ١ : ٥٥ ، ١٤٦ .



- (٨٥) أنظر : التيسير - ١٩٨ ، والإتحاف - ٢٤٠ .
- (٨٦) الكشف - ٤ : ٢٢٥ .
- (٨٧) أنظر : صفحات ١٣٠ - ١٣١ - ١٣٥ من الجزء الأول و ٣٣٨ من الجزء الثاني ، على سبيل الأمثلة .
- (٨٨) الكشف - ١ : ٢٤٧ .
- (٨٨) الكشف - ١ : ٢٤٧ .
- (٨٩) إعراب القرآن - ١ : ١٣٥ ، وانظر المختصر - ١٧ .
- (٩٠) الكشف - ١ : ٢٥٢ .
- (٩١) أنظر × الكشف - ١ : ١٤١ ، ١٤٢ .
- (٩٢) السابق - ١ : ٣٤٥ .
- (٩٣) هي قراءة نصر بن عاصم وأبي عمرو ، ورويت عن عمر رضى الله عنه ، كما في المختصر - ١٨٢ .
- (٩٤) قرأ بالتونين عاصم والكسائي ويعقوب ، ووافقهم الحسن واليزيدي ، وباقى الأربعة عشر يقرأون بغير تنوين . الإتحاف - ١٤٥ .
- (٩٥) معاني القرآن وإعرابه - ٢ : ٤٨٩ ، ٤٩٠ .
- (٩٦) الكشف - ٢ : ٢٠٦ ، ٢٠٧ ، ولعل العبارة الأخيرة : فتمحل عنه مندوحة ، أى : أن هذا التأويل تكلف لا داعى له .
- (٩٧) التيسير - ١٠٨ .
- (٩٨) أنظر : الحجة لابن خالويه - ٢٠٨ ، والتيسير - ١٤٦ .
- (٩٩) الكشف - ٢ : ٢٨٧ .
- (١٠٠) السابق - ٢ : ٣٥٢ .
- (١٠١) السابق - ٢ : ٣٦٣ .
- (١٠٢) السابق - ٢ : ٥٥٤ .
- (١٠٣) السابق - ٢ : ١٧٧ .
- (١٠٤) السابق - ١ : ٤٥٣ ، وانظر الإتحاف - ١١٧ .
- (١٠٥) السابق - ٥٨٤ : ، وانظر التيسير - ١٤٦ .
- (١٠٦) السابق - ٢ : ٢٢٤ .



- (١٠٧) السابق - ١ : ٦٢ ، ٦٣ بتصرف .
- (١٠٨) السابق - ١ : ٦٥ .
- (١٠٩) السابق - ١ : ١٢٥ .
- (١١٠) السابق - ٣ : ٢٩٥ .
- (١١١) السابق - ٣ : ٣٨٣ .
- (١١٢) السابق - ١ : ١٣٦ .
- (١١٣) السابق - ١ : ٣٣٩ . وانظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج - ١ : ٥٠٥ ،
وقد قرأ الكسائي وحده بكسر الهيمزة على الاستثناف ، أما الباقيون فقرأوا بالفتح .
التيشير - ٩١ ، والإتحاف - ١٠٩ .
- (١١٤) الكشف - ٢ : ١٦٣ .
- (١١٥) السابق - ١ : ٨٧ ، ٨٦ .
- (١١٦) هامش ص ٨٦ من الجزء الأول من الكشف .
- (١١٧) قرأ بكسر الواو حمزة والكسائي . التيسير - ١٤٣ .
- (١١٨) الكشف - ٢ : ٥٦٦ وحاشية «١» .
- (١١٩) السابق - ٤ : ٥٣٣ وحاشية «٤» .
- (١٢٠) التيسير - ١١٧ .
- (١٢١) الكشف - ٢ : ١٨١ ، ١٨٠ .
- (١٢٢) السابق ١ : ٣٥٦ . وانظر التيسير - ٩٣ .
- (١٢٣) أنظر : معاني القرآن للفراء ١ : ٢٥٢ ، ٢٥٣ ، وإعراب القرآن للنحاس -
١ : ٢٠٢ ، ٢٠٣ ، والحجة لابن خالوية - ٩٤ ، ٩٥ .
- (١٢٤) الكشف - ٤ : ٦١٦ .
- (١٢٥) السابق ٤ : ٦٣٢ .
- (١٢٦) المحتسب - ٢ : ٣٧١ ، وانظر المختصر - ١٧٩ حيث نسب القراءة بالهمز إلى
أبي عمرو بن العلاء .
- (١٢٧) الكشف - ١ : ٩٥ ، والقراءة بضم التاء لأبي جعفر وافقه الشيبودي ، كما في
الإتحاف - ٨٢ .
- (١٢٨) الكشف - ١ : ٢٢٢ ، وانظر ٤ : ٢٥٧ ، والتيسير - ٨١ .

- (١٢٩) الكشاف - ٢ : ٤٢٩ .
- (١٣٠) أنظر : معاني القرآن للفراء - ٢ : ٧٦ والإتحاف - ١٦٥ .
- (١٣١) الكشاف - ١٣٩ ، وانظر : إعراب القرآن للنحاس - ١ : ٧٥ .
- (١٣٢) السابق - ١ : ١٤٠ .
- (١٣٣) السابق - ١ : ٢٥٣ .
- (١٣٤) التيسير - ٢٧ .
- (١٣٥) أنظر : المقتضب - ١ : ٢١٢ ، وإعراب ثلاثين سورة - ١٢ ، ١٣ .
- (١٣٦) الكشاف - ٣ : ٢٦١ ، ٢٦٢ .
- (١٣٧) التيسير - ١٦٦ .
- (١٣٨) الكشاف - ٢ : ٥٥ .
- (١٣٩) السابق - ٢ : ٤٤١ .
- (١٤٠) السابق - ١ : ٨٩ .
- (١٤١) » - ١ : ١٣٧ .
- (١٤٢) » - ١ : ١٧٤ .
- (١٤٣) » - ١ : ٣٦١ .
- (١٤٤) » - ١ : ٣٩١ .
- (١٤٥) » - ١ : ٤٠٤ .
- (١٤٦) » - ١ : ٤٦٨ .
- (١٤٧) » - ٢ : ٦٩ .
- (١٤٨) » - ٢ : ٨٥ .
- (١٤٩) » - ٢ : ١٥٣ .
- (١٥٠) » - ٢ : ٣٠٥ .
- (١٥١) » - ٤ : ٩ .
- (١٥٢) » - ١ : ١٢ .
- (١٥٣) » - ٢ : ٣٤ .
- (١٥٤) » - ٢ : ٣٦٤ .
- (١٥٥) السابق - ٤ : ٥٢٧ .
- (١٥٦) » - ١ : ١٤٣ .
- (١٥٧) » - ١ : ٣٤٤ .
- (١٥٨) » - ٢ : ٦٣ .
- (١٥٩) » - ٢ : ٢٣٩ .
- (١٦٠) السابق - ٤ : ١٢ ، وانظر نماذج أخرى في صفحة ٢٤٢ من الجزء الثاني ،
وصفحات ٤٤ ، ٢٦٩ ، ٣٢٤ من الجزء الثالث ، و صفحة ١٧٧ من الجزء الرابع .



مصادر البحث

- ١ - إتخاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ، للبنى الدمياطى ، ط : الحلبى ، القاهرة ١٣١٧ هـ .
 - ٢ - إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ، لابن خالويه ، مطبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة ١٣٦٠ هـ .
 - ٣ - إعراب القرآن ، لأبي جعفر النحاس ، تحقيق ودراسة : زهير غازى زاهد ، دكتوراه بمكتبة جامعة القاهرة .
 - ٤ - إعراب القرآن ، المنسوب للزجاج ، تحقيق ودراسة : إبراهيم الأبيارى ، قسم ١ ، القاهرة ١٩٦٣ م .
 - ٥ - البحر المحيط ، لأبي حيان ، القاهرة ١٣٢٨ هـ .
 - ٦ - التيسير في القراءات السبع ، لأبي عمرو الداني ، عنى بتصحيحه : أوتويرتزل ، أستانبول ١٩٣٠ م .
 - ٧ - الحجة في القراءات السبع ، لابن خالويه ، تحقيق : د. عبد العال سالم ، بيروت ١٩٧١ م .
 - ٨ - الخصائص ، لابن جنى ، تحقيق : محمد على النجار ، ط : ٢ بيروت .
 - ٩ - سر صناعة الإعراب ، لابن جنى ، ج ١ ، تحقيق : مصطفى السقا - محمد الزفزاف - إبراهيم مصطفى - عبد الله أمين ، القاهرة ١٩٥٤ م .
 - ١٠ - شرح التصريح على التوضيح ، للشيخ خالد الأزهرى ، القاهرة ١٣١٢ هـ .
 - ١١ - القراءات والهجاء ، عبد الوهاب حمودة ، ط : ١ ، القاهرة ١٩٤٨ م .
 - ١٢ - الكشاف ، للزمخشري ، ط : ٢ ، وبذيله أربعة كتب :
- الانتصاف للإمام أحمد بن المنير الاسكندرى .
 - الكاف الشاف في تخريج أحاديث الكشاف ، للحافظ ابن حجر العسقلانى .
 - حاشية الشيخ محمد عليان المرزوقى على تفسير الكشاف .
 - مشاهد الإنصاف على شواهد الكشاف ، للشيخ محمد عليان المذكور .
- رتبه وضبطه وصححه : مصطفى حسين أحمد ، المكتبة التجارية بالقاهرة ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٢ م .

- ١٣- اللغة العربية : ميناها ومعناها ، د . تمام حسان ، القاهرة ١٩٧٣ م .
- ١٤- اللهجات العربية في القراءات القرآنية ، د . عبده الراجحي ، القاهرة ١٩٦٨ م .
- ١٥- المحتسب في تبيين وجود شواذ القراءات ، لابن جنى ، تحقيق : علي النجدى ، د . عبد الحلیم النجار ، د . عبد الفتاح شلبي ، ج ١ سنة ١٩٦٦ م ، ج ٢ سنة ١٩٦٩ م
- ١٦- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه ، عني بنشره : برجشتراسر ، المطبعة الرحمانية ، القاهرة ١٩٣٤ م .
- ١٧- معاني القرآن للفراء : ج ١ - تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار ، دار الكتب المصرية ١٩٥٥ م .
- ج ٢ : تحقيق ومراجعة : محمد علي النجار ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ١٩٦٦ م .
- ج ٣ : تحقيق د . عبد الفتاح شلبي ، ومراجعة علي النجدى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٢ م .
- ١٨- معاني القرآن وإعرابه للزجاج ، تحقيق د . عبد الجليل عبده شلبي ، ج ١ ، ١٩٧٣ م ، ج ٢ ، ١٩٧٤ م ، القاهرة .
- ١٩- معنى اللبيب عن كتب الأعراب ، لابن هشام ، القاهرة ١٣٥٦ هـ .
- ٢٠- المقتضب للمبرد ، تحقيق : محمد عبد الحالق عزيمة ، ط : المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بالقاهرة ، ١٣٨٦ هـ .
- ٢١- المنصف شرح التصريف : لابن جنى ، تحقيق : إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين ، القاهرة : ج ١ ، ٢ ، ٣ : ١٩٥٤ م ، ج ٣ : ١٩٦٠ م .

